النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 601 ■ من 17 الى 23 أبريل 2025■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

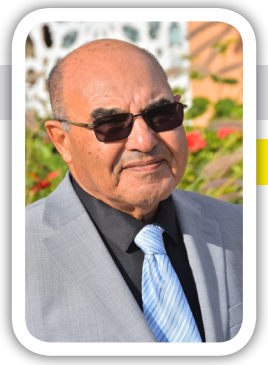

صافي الدين البدالي:

ضيف العدد

الفساد ركيزة الاستبداد، أكبر عائق للتنمية

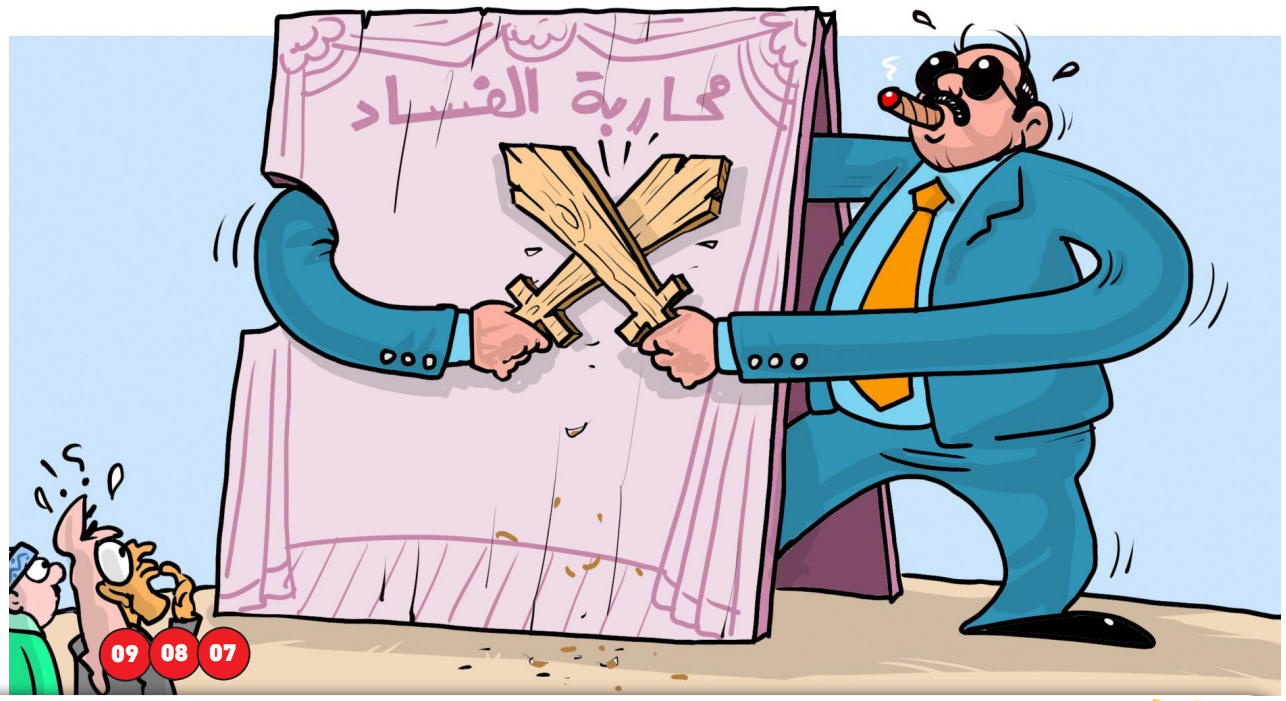

يظل الفساد يتربص بالشعب المغربي ويستنزف خيرات البلاد. وهو يتواجد بكل مظاهره وأشكاله وألوانه على جميع المستويات

15

التطبيع الأكاديمي: الأهداف والمرامي

06

إرهاصات تحول التقاطبات والتحالفات: أية علاقة بأزمة الرأسمالية؟

11

09 08 07

كلمة العدد:

نضال متواصل من أجل تحقيق التغيير المنشود

ان مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة أوالمعبر السياسي للطبقة العاملة وعن مصالحها الطبقية لارتباطها الجدلي بمضمون التغيير المنشود.وبالنظر الى ما تعنيه هذه المهمة في أطروحات حزب النهج الديمقراطي العمالي من ضرورات:

تقييم متقدم لمجريات الصراع في العالم وضمنه طرح ما يتقدم به الحزب بالسيرورات الثورية في المنطقة العربية والمغاربية...

تقدم نوعي في منهجية قراءات وأطروحات جديدة للمؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي للتناقضات وترتيبها في سياق واقع تتنامى فيه النضالات الشعبية من خلال حراكات شعبية جديدة تتجاوز النضالات الاجتماعية المعهودة وغيرها من ادوات النضال الديمقراطي الشعبي الفئوية على أهميتها في نفس الوقت لتطويرالنضال الديمقراطي الشعبي العام.

هذا اظافة للوضوح الملموس في أطروحة الحزب من حيث صياغة مرجعية وخط نظري يعتمد الماركسية اللينينية ويضع الحزب في موقعه الطبيعي أي جزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية في العالم.هذا من دون أن يغفل الحزب نوعية التربة المحلية التي يشتغل في ظل شروطها.لذلك نعتبر أن مهام التحرر الوطني ترتبط أشد الارتباط بالبناء الديمقراطي وأن الديمقراطية شرط أساسي وحيوي لكي يستطيع النضال من أجل التحرر الوطني أن يكتسب رهاناته ويحقق أهدافه على طريق التغيير الثوري.

من البديهي أن تحكم هذه الأطروحة متغيرات الواقع المعاش في مستوياتها الجغرافية وأبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.ومن الطبيعي أن تعترضها معيقات وتحديات،ذاتية وأخرى موضوعية.لكن الأهم هو بداية شق مسار هذه المهمة وتوفير شروط نجاحها انطلاقا من الامكانيات المتوفرة وتأسيسا على تراكم تجربة تاريخية متنوعة الأشكال التنظيمية والنضالية.ثم اعادة تقويم وتصويب المسار في اتجاه ضبط صيرورة الانجاز على أرض الواقع.

إن مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة تواجه معيقات وتحديات تتنوع وتتجدد مع تعقيدات واقع الطبقة العاملة نفسها وواقع العمل النقابي المدخل الرئيسي لهذه المهمة الى جانب العمل المباشر في كل مواقع تواجد العاملات والعمال وعموم الكادحين.كما تواجه بؤس مشهدا بلغ درجة الصفر من الانحطاط الساسي وأقسى أنواع القمع والاستبداد المخزني.

هذا الواقع يفرض ضرورات ملحة تساهم في تدليل الصعوبات وفهم صحيح للمتغيرات الجارية على حياتنا وفي قلبها يوميات العامل والكادح في انشغالاته، همومه واهتماماته من خلال تطور الوسائط ووسائل التواصل الاجتماعي التي اجتاحت كل مناحي الحياة.ومنه وجب العمل على:

– ربط النضال من أجل المطالب الاقتصادية والاجتماعية الهادف إلى تلطيف الاستغلال، بالنضال من أجل التخلص من المخزن ومن الاستغلال أي من النظام الرأسمالي، وبناء نظام تكون فيه الطبقة العاملة ومعها عموم الكادحين سيدة نفسها، وهو طبعا النظام الاشتراكي.

– توحيد مجهودات المناضلين الماركسيين في مختلف القطاعات النقابية وتحديد أهداف مشتركة محددة في المدى القريب والمدى المتوسط تراكم لاستكمال مهام بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

– اعداد برامج وخطط شاملة لمواجهة اكراهات ضعف الانتماء النقابي وفي نفس الوقت مواجهة وفضح القيادات البيروقراطية المتحكمة في لجم النضالات القطاعية ومنع تنسيق نضالات هذه القطاعات مهما اختلف انتماؤها النقابي.

ان الطريق الى انجازمهمة بناء الحزب شاق وصعب ولا يمكن أن يسلكه الا من يؤمنون بأنه هو طريق تحرر الطبقة العاملة المغربية ومعها المجتمع بأكمله.وبذلك هم معنيون أيضا نساء ورجالا وشبابا بالانخراط في بناء أدوات الدفاع الذاتي المستقلة للجماهيروتطوير النضال والحراك الشعبي بما يجمع بين مطالب مختلف الفئات الشعبية ويرتقي بها من نضالات فئوية الى نضال طبقي موحد كفيل بتعديل ميزان القوى لصالح مجموع الطبقات الشعبية في وجه الكتلة الطبقية السائدة. هذه الاهداف وغيرها لن تتحقق من دون ربط النظرية بالممارسة العملية في دروب واقع متغير باستمرار،وهذا ممكن جدا كلما توفرت الارادة السياسية وتجددت عزائم النضال العمالي الشعبي في كل الواجهات.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

مواجهة النزوع الحربي الامبريالي الأمريكي وسياساته الفاشية ودعم شعب فلسطين ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني والوقوف ضد تغول استبداد وفساد الكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني وحكومته الرجعية يتطلب تعزيز وحدة القوى التقدمية والتحررية والعمالية المحلية والعالمية.

اجتمع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يوم الأحد 13 ابريل 2025 بالمقر المركزي بالرباط، حيث تدارس مختلف القضايا السياسية والجماهيرية والتنظيمية التي تؤثر في واقع الصراع الطبقي ببلادنا وعلى الصعيد الإقليمي و العالمي ووقف عند ما يلي:

● أدخلت الإمبريالية الأمريكية وسياسة ترامب التوسعية العالم في حرب تجارية من خلال فرض سياسة حمائية حربية واستفزازية مستهدفة الصين أساسا، لكن ستتضرر منها العديد من دول العالم بما فيها الدول الأوروبية مما سيعمق التناقضات في النظام الرأسمالي القائم ويهدد ،كما في سابق تاريخه، العالم بشبح الحروب ويعمق الافتراس الرأسمالي ويعصف بالمكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة والكادحين والشعوب ،وهذا يفرض أكثر من السابق أهمية التضامن الأممي ضد وحشية الرأسمالية والإمبريالية الأمريكية وسياساتها الفاشية، وتقوية تحالف القوى المناهضة للإمبريالية وللنظام الرأسمالي الإحتكاري.

● يدين استمرار الجرائم والمجازر في حق الشعب السوداني من طرف ميلشيات الجيش والدعم السريع واعتقال واغتيال قادة القوى الثورية كان آخرهم اغتيال الرفيق اسماعيل عوض الله مهدي القيادي في الحزب الشيوعي السوداني.

● يدين استمرار النظام المغربي في سياسات التطبيع والدعم للكيان الصهيوني من خلال السماح برسو السفن الصهيونية المحملة بالأسلحة، ومنها السفينة التي تحمل مكونات الطائرات الحربية التي سترسو بميناءي طنجة والدار البيضاء نهاية هذا الأسبوع، والموجهة لقتل الفلسطينيين وممارسة الإبادة الجماعية التطهيرية المستمرة في حقهم، ومن خلال الاستمرار في استقبال الصهاينة ببلادنا وتسريع وتيرة الصهينة في كافة المجالات. ويدعو إلى المشاركة المكثفة في مختلف التظاهرات المنددة بذلك وضمنها المسيرتين اللتين دعت إلى تنظيمهما "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" في كل من الدار البيضاء وطنجة يوم 20 أبريل الجاري.

● يرفض مشاركة المغرب في المناورات الإمبريالية العسكرية "الأسد الافريقي" ويدين كذلك مشاركة الكيان الصهيوني الإجرامي القاتل فيها وتدنيسه لأرض بلادنا.

● يثمن تصاعد النهوض الجماهيري الوحدوي المناهض لهول جرائم الإبادة، مع ضرورات العمل من أجل أوسع حملة الفضح والمقاطعة لداعمي الكيان الصهيوني، ودعم النضالات المناهضة لجرائمه التي فاقت كل الخيال والتي تزكيها وتقويها الامبريالية الأمريكية والغرب الرأسمالي عامة والأنظمة العربية الرجعية المطبعة، ويثمن كل صوت مغربي حر يصدح من أجل إسقاط التطبيع وفضح عملائه وأهدافه ضد الشعب والوطن ويشيد بمقاومي التطبيع الأكاديمي.

● يستنكر ما يقوم به النظام المخزني من استمرار إدارة الظهر والاستخفاف بالإرادة الشعبية المعبر عنها في الشارع العام من طرف غالبية الشعب المغربي ومكوناته الاجتماعية والسياسية والمدنية، والتي عكسها الخروج الوازن للجماهير سواء في التظاهرات المركزة أو الجهوية أو المحلية أو التي عبرت عنها موجة الخروج إلى الشارع من طرف التلاميذ والطلبة والأطباء والممرضين والمهندسين والأساتذة ومختلف فئات الشعب المناهضة للتطبيع.

● يسجل استمرار وتنامي وانفضاح الكثير من مظاهر الفساد المالي وتنامي الريع (فضيحة دعم اللحوم – فضائح قطاع المحروقات – فضائح الأجور الخيالية من المال العام ...) ويعتبر الفساد الاقتصادي ملازم للاستبداد السياسي مما يفرض بناء جبهة سياسية واجتماعية ميدانية للنضال من أجل التخلص من نظام الاستبداد والفساد القائم.

● يستنكر تردي الأوضاع الاجتماعية للطبقات الشعبية كتوجه سياسي للكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني وحكومته الرجعية من خلال تنامي موجة الغلاء وتفاقم البطالة والتفقير والهشاشة الاجتماعية والتهميش وتهديد المكتسبات الاجتماعية، وفي المقابل تنامي الثراء المبني على الاستغلال البشع للطبقة العاملة والمأجورين..

● يستنكر قمع الحريات وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والحقوق النقابية والحق في التنظيم مما يكرس ممارسة الدولة البوليسية القمعية ويطالب باطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

● يدين عمليات هدم المساكن ونزع الأراضي من اصحابها وتشريدهم بهدف تفويتها للرأسماليين بمن فيهم الصهاينة والخليجيين سواء في العالم القروي أو الحضري.

● يطالب منظمة العمل الدولية بتوضيح حول ما نسب للكاتب العام للمنظمة الدولية للعمل O.I.T حول إشادته وتثمينه لقانون الاضراب الرجعي! ومطالبة منظمة الدولية للعمل بالوقوف اللامشروط الى جانب الطبقة العاملة المغربية في نضالها من اجل اسقاط هذا القانون الرجعي لمجرم والمكبل للحق في الإضراب.

● يجدد التضامن مع الطبقة العاملة في مختلف نضالاتها ضد القوانين الرجعية والتراجعية، ويدعو إلى الاستمرار في النضال من أجل إسقاط قانون الإضراب والاستعداد لمواجهة المشاريع التخريبية الأخرى ومنها مشروع قانون ضرب مكتسبات التقاعد، ويتضامن مع صمود عاملات وعمال سيكوميك بمكناس وموبيليس وعمال المناولة الموقوفين تعسفيا بوجدة ، ويدعو المناضلين/ آت إلى التعبئة للمشاركة الوازنة في القافلة التضامنية مع عاملات وعمال سيكوميك .

● يحيي نضالات الحركة الطلابية والتلاميذية المتنامية من أجل مناهضة التطبيع ومقاومة الجرائم الصهيونية أو من خلال النضالات المطلبية الخاصة بالطلبة، ويعتبرها مدخلا لتوحيد العمل لاستنهاض الحركة الطلابية ومنظمة أوطم .

● يستنكر العنف الذي يستهدف الجسم التعليمي والذي أودى بحياة "أستاذة بأرفود"، ويعتبره مظهر من مظاهر إفلاس منظومة التعليم والتربية ومناهجها على جميع المستويات، وهي نتيجة منطقية للسياسات الطبقية التصفوية للمدرسة العمومية المنتهجة من طرف النظام المخزني، ويندد باستهداف القيمة الاعتبارية للمربين والمدرسين، وحرمان التلاميذ/آت من الأنشطة التي تنمي ثقافة حقوق الانسان الفعلية. ويحمل الدولة وسياساتها التعليمية الطبقية هذه النتائج الكارثية.

● يدعو القوى المناضلة لتوحيد نضالاتها لمواجهة التغول المخزني والهجوم الرأسمالي على مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

المكتب السياسي.
الرباط في 13 ابريل 2025.

بيان المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم

المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم يثمن مواقف الجامعة بخصوص القضية الفلسطينية والقوانين التراجعية (قانوني الإضراب والتقاعد...)، ويحتج بقوة على التعاطي اللامسؤول للحكومة ووزارة التربية الوطنية مع مضامين اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 ومرسوم النظام الأساسي، ويُفوض للمكتب الوطني صلاحية تدبير المرحلة، ويسجل نجاح المؤتمر الدولي 20 للاتحاد الدولي النقابي للتعليم FISE FSM الذي احتضنته FNE بمقرها المركزي بالرباط، يومي 5 و6 أبريل 2025

تحت شعار: «النضال الوحدوي خيارنا لدعم القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وسبيلنا للتصدي للمخططات الطبقية بقطاع التعليم، والدفاع عن كافة المطالب المهنية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم»، انعقد المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، يوم الاثنين 7 أبريل 2025، دورة فقيد الجامعة "الرفيق بلكصير خاليد"، في سياق عام يتسم ب:

دوليا:

1) تعمق الأزمة الهيكلية للرأسمالية العالمية وتأجيج الحروب والنزاعات الدولية والصراعات بين القوي الامبريالية للتحكم والسيطرة على ثروات الشعوب؛

2) نظام دولي أكثر ديكتاتورية وسوداوية تقوده الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية مع تنامي اليمين المتطرف والنزعات الفاشية؛

3) الهجوم القوي على مجمل المكتسبات الاجتماعية وعلى الحريات العامة والسياسية والنقابية؛

4) انهيارات في معظم أسواق الأسهم العالمية جراء فرض زيادات باهظة في الرسوم الجمركية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد شركائها التجاريين مما يهدد بحدوث أسوأ ركود اقتصادي؛

5) انتقال التحالف الامبريالي الصهيوني إلى مرحلة خطيرة من تصفية القضية الفلسطينية بمواصلة حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري والحصار والتجويع والتدمير الشامل لكل البنيات التحتية والمؤسسات والمنازل في غزة...، وإلى استكمال السيطرة الأمريكية على كامل المنطقة لتركيع شعوبها واقتلاع كل الخلفيات السند للمقاومة بكل من سوريا ولبنان واليمن..؛

وطنيا:

1) تعمق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب في ظل التضخم والبطالة واتساع الفجوة بين الفئات الغنية والهشة، وهو ما ينعكس على تدهور الوضع الاجتماعي بتراجع جودة الخدمات العامة من صحة وتعليم...، وتردي عام للخدمات العمومية، مما يؤثر سلبا على حقوق عموم الشعب المغربي ويؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية؛

2) إصرار الحكومة الحالية على استكمال الهجوم على المكتسبات التاريخية للشعب المغربي من خلال مواصلتها سياسة التقشف تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وإغراق المغرب في مديونية وصلت إلى مستويات خطيرة، وتمرير المزيد من التشريعات الرجعية التراجعية والتصفوية (القانون التجريمي للإضراب، تفكيك CNOPS بدمجه في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصيغة الجديدة لإصلاح أنظمة التقاعد ذو الخلفية التخريبية...)،

3) خوصصة جل القطاعات الحيوية والاجتماعية والاستراتيجية، وإطلاق العنان لسياسة الاحتكار والمضاربة وتحرير الأسعار وإثقال كاهل المواطنين/ات بالضرائب المباشرة وغير المباشرة...؛

4) تنامي الاحتجاجات الشعبية والعمالية التي تواجه بالقمع الممنهج والاعتقالات والمتابعات القضائية والمحاكمات الصورية، وتشديد القبضة الأمنية، والهجوم على الحريات العامة والنقابية، والتضييق على كل القوى الديمقراطية الممانعة...؛

5) التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري وانعكاساته المدمرة من تجلياتها السطو على الذاكرة الجمعية للشعوب وطمسها، وتحويل جرائمه من احتلال وعدوان وحرب إبادة وتهجير وتطهير عرقي للشعب الفلسطيني إلى أمر طبيعي ومقبول، وتزايد مخاطر الاختراق الصهيوني عن طريق التطبيع الأمني والاقتصادي والأكاديمي والتربوي...؛

وعلى مستوى قطاع التعليم ب:

1) عودة الاحتقان إلى القطاع وتصاعده بفعل مناورات الحكومة ووزارة التربية الوطنية الرامية للانقلاب على الاتفاقات والتملص من التزاماتهما اتجاه نساء ورجال التعليم عبر التمطيط والتسويف

في تنزيل بنود النظام الأساسي الجديد لموظفي التربية الوطنية، وكذا الالتفاف المفاجئ على التوافقات التي تمت خلال اجتماعات اللجنة التقنية حول العديد من المواد والملفات؛

2) استمرار التفكيك الممنهج للتعليم العمومي، وفشل كل ما يتم إدراجه ضمن مسميات الإصلاح، رغم إهدار الملايير في غياب أية محاسبة ومساءلة لجرائم التبذير ونهب المال العام...،

3) تدني جودة التعليم بالمغرب رغم إطلاق ما سمي الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 وخارطة الطريق وتواصل التراجع في الترتيب إلى المرتبة 154 من بين 218 دولة في مؤشر التعليم العالمي سنة 2024؛

4) انطلاق حرب التموقعات في المسؤولية وطنيا وجهويا وإقليميا عبرتنصيبات لمسؤولين تتحكم فيها الولاءات، وإذ يثمن، المجلس الوطني للجامعة، النجاح القوي للمؤتمر 20 للاتحاد الدولي النقابي للتعليم WFTU-FISE التابع لـ FSM الذي احتضنته الجامعة الوطنية للتعليم FNE بمقرها المركزي بالرباط، يومي 5 و6 أبريل 2025، ويهنئ الرفيق الإدريسي عبد الرزاق لانتخابه أمينا عاما لـ FISE، والرفيقين غميمط عبد الله وكمال سعيدة عضوي السكرتارية الدولية لـ FISE، ويحيي وفود النقابات التعليمية من مختلف مناطق العالم الذين تنقلوا إلى الرباط، وكذلك من تابعوا المؤتمر الدولي عن بعد؛

كما يثمن التقرير المقدم وما تضمنه من تحليل عميق لمجمل القضايا؛ فإن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE المنعقد عن بعد يوم الاثنين 7 أبريل 2025:

1) يحيي عاليا نضالات الشعوب من أجل التحرر ومواجهة تدخلات القوى الامبريالية الاستعمارية التي تغذي الحروب والنزاعات للهيمنة والاستحواذ على ثرواتها وخيراتها؛

2) يدين بقوة حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها التحالف الامبريالي الصهيوني بقيادة أمريكا وتواطؤ مكشوف ومخز للمنتظم الدولي ضد الشعب الفلسطيني في محاولة لتصفية القضية الفلسطينية عبر القضاء على مقاومتها الباسلة وتهجيره قسرا إلى بلدان أخرى، ويحيي الشغيلة التعليمية على انخراطها في الإضراب العالمي التضامني مع الشعب الفلسطيني اليوم 7 أبريل 2025؛

3) يدين العدوان الأمريكي الصهيوني المتصاعد على سوريا واليمن ولبنان لعزل المقاومة الفلسطينية وعدم إسنادها وإخضاع شعوب المنطقة لهيمنة ومصالح الاحتلال الصهيوني؛

4) يتضامن مع كل المعارك التي تخوضها الطبقة العاملة وعموم الشغيلة والحركة الطلابية في مختلف المواقع ضد التسلط والاستعباد والانتهاكات التي تطال الحريات العامة والنقابية، ويؤكد انخراط الجامعة FNE في كل النضالات الجماهيرية الوحدوية في مواجهة السياسات اللاشعبية والتشريعات الرجعية التراجعية والتصفوية، كما يدعو إلى تعزيز نضالات الجبهات (الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، الجبهة الاجتماعية المغربية، الشبكة المغربية الديمقراطية للتضامن مع الشعوب، الشبكة المغربية لهيآت المتقاعدين...)؛

5) يُدين سياسة التخريب الممنهج للتعليم العمومي، ويؤكد على المواقف الثابتة للجامعة FNE فيما يخص حق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم عمومي مجاني موحد وجيد من التعليم الأولي إلى العالي، ويدعو إلى تشكيل جبهة واسعة من أجل التعليم العمومي؛

6) يندد بالحصار المضروب على كل القوى المناضلة الممانعة من خلال التضييق عليها وحرمانها من وصولات إيداع ملفاتها القانونية، ومن استعمال الفضاءات والقاعات العمومية ومن حقها في الإعلام العمومي، ويدعو إلى احترام الحريات النقابية والسياسية وحق التنظيم المكفولة من طرف المواثيق الدولية والوطنية؛

7) يجدد رفضه القاطع للقانون التنظيمي للإضراب وتصفية CNOPS بدمجه في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وما يتم التهييء له لتخريب أنظمة التقاعد، ويعتبر ذلك هجوما طبقيا ممنهجا للإجهاز النهائي على ما تبقى من المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وعموم الشغيلة، وفضحا لأكذوبة "الدولة الاجتماعية"؛

8) يؤكد أن أي إصلاح حقيقي في بلادنا لابد أن ينطلق من الإعمال الحقيقي لمبدأ عدم الإفلات من العقاب في كل الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاسبة كل من له ارتباط بملفات الفساد المالي وتبذير المال العمومي (كنماذج: ملفات الصفقات العمومية بقطاع التعليم/ البرنامج الاستعجالي/ ...)؛

9) يدين مناورات الحكومة ووزارة التربية الوطنية ومحاولات انقلابهما على الاتفاقات (اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023) والتملص مما تم التوافق حوله في اللجنة التقنية قبل 9 يناير 2025، وتهريب الحسم في بعض بنود الاتفاقين إلى الحوار الاجتماعي المركزي...؛

10) يثمن التنسيق النقابي الخماسي للنقابات التعليمية، ويشدد على ضرورة توحيد الاحتجاجات لمواجهة مناورات الوزارة وتماطلها في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وكل الاتفاقات المبرمة؛

11) يحمل المسؤولية للحكومة والوزارة في عودة الاحتقان إلى قطاع التعليم وتصاعد الاحتجاجات، ويطالبهما بالتعجيل في تنفيذ الاتفاقات وما تم التوافق حوله خلال جولات الحوار واللقاءات التقنية، ويعتبر أي تأويل سلبي للنقط الخلافية أو الانفراد في اتخاذ القرارات هو تملص وانقلاب سيواجه بمزيد من الاحتجاج والصمود، ويدعوهما إلى التنفيذ السليم لاتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 واحترام الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي بالتوقيع على اتفاقية 87 وتنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011 بما يحفظ حقوق المقصيين/ات من خارج السلم مزاولين/ات ومتقاعدين/ات؛

12) يتضامن مع نساء ورجال التعليم ضحايا الاعتداءات المتتالية، ويحمل المسؤولية للحكومة والوزارة في حمايتهم وتوفير الأمن وردع كل المعتدين وصون حرمة المؤسسات التعليمية، ويطالب بإلغاء مذكرة البستنة وكل المذكرات المطبعة مع العنف المدرسي؛

13) يدين بشدة إقصاء مجموعة من الأساتذة/ات المكلفين/ات خارج سلكهم الأصلي من لائحة المشاركين/ات في التكوين الخاص بتغيير الإطار طبقا للمادة 85 من النظام الأساسي، ويطالب بتسريع معالجة باقي الملفات المتوقفة: أساتذة الزنزانة 10 خريجي السلم 9 التعويض التكميلي لأساتذة الابتدائي والإعدادي والأطر المختصة، تخفيض ساعات العمل لهيئة التدريس، صرف منحة العمل بالمناطق النائية والصعبة. صرف التعويض الخاص للمساعدين التربويين والاستجابة لمطالب الترقية بالشهادة وإلغاء الدرجتين الخامسة والرابعة/ التعويض عن سنوات التكوين/ احتساب سنوات الخدمات السابقة في التقاعد للعرضيين ومنشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية وأساتذة سد الخصاص وأساتذة مدارس.كم وحاملي قرارات التعيين، أساتذة 3 غشت، توظيف 2011/ ملف المقصيين/ات من الأثر الرجعي الإداري والمالي لخارج السلم/ جبر الضرر للمتصرفين التربويين ضحايا ترقيات 2021 و2022 و2023/ رفع الحيف المزدوج عن المطالب العادلة والمشروعة لمتصرفي الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية من خلال استرجاع المبالغ المالية المقتطعة للمدمجين في إطار متصرف التربية الوطنية وإقرار تعويض تكميلي يعيد للإطار مكانته الاعتبارية داخل المنظومة/ مطالب أساتذة اللغة الأمازيغية/ مباراة الاساتذة الباحثين/ النظام الأساسي لمبرزي التربية والتكوين /مطالب مفتشي الشؤون المالية خريجي فوجي 2022-2024 و2023-2025/ ضحايا النظامين/ تسوية رتب ومختلف تعويضات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد المنتقلين بين الجهات.

14) - يجدد مطالبته بإدماج فعلي للأساتذة والأطر المفروض عليهم التعاقد بإحداث مناصب مالية مركزية، ويطالب بإدماج مربيات ومربي التعليم الأولي وعمال/ات الحراسة والنظافة والإطعام في الوظيفة العمومية، وحمايتهم من انتهاكات وخروقات وتسلط الجمعيات وشركات المناولة، والتجاوب الفعلي مع مطالبهم العادلة والمشروعة؛

15) يعلن تضامنه المطلق مع كل ضحايا القمع السياسي والمتابعات والمحاكمات الصورية ومناهضي التطبيع، ويدين تأييد الحكم استئنافيا ضد مناهضي التطبيع في ملف كارفور سلا 13 وضمنهم مناضلي الجامعة FNE (الرفاعي رضوان والمنصوري سفيان)، كما يجدد مطالبه التعجيل بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين والصحافيين والمدونين والكف عن المتابعات والمحاكمات؛

16) - يدعو مناضلات ومناضلي الجامعة FNE إلى تخليد العيد الأممي فاتح ماي 2025 بشكل وحدوي، وجعله يوما للاحتجاج ورفع المطالب من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة؛

17) - يخول للمكتب الوطني FNE تدبير المرحلة واتخاذ الأشكال النضالية المناسبة وفق المستجدات ومدى وفاء الحكومة والوزارة بتعهداتهما وتنفيذ الاتفاقات؛

18) - يؤكد على توحيد النضالات، ويعلن دعمه ومساندته لكل النضالات والمعارك التي تخوضها العديد من الفئات والتنسيقيات:

• الإضراب الوطني للتنسيق النقابي لمبرزي التربية والتكوين يوم الخميس 10 أبريل 2025 المرفوق بوقفة احتجاجية ممركزة ابتداء من الساعة 11 صباحا أمام وزارة التربية الوطنية بالرباط؛

• الإضراب الوطني للتنسيق النقابي لأساتذة الزنزانة 10 خريجي السلم 9 يومي 10 و11 أبريل 2025 المرفق بوقفة احتجاجية وطنية ممركزة الخميس 10 أبريل 2025 ابتداء من الساعة 10 والنصف صباحا أمام وزارة التربية الوطنية بالرباط

• الإضراب الوطني للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة يوم الخميس 10 أبريل 2025 مرفوقا بوقفة احتجاجية أمام الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على الساعة الحادية عشرة صباحا، وتنظيم مسيرة وطنية يوم السبت 19 أبريل 2025،

• الوقفة الاحتجاجية الوطنية الممركزة بالرباط للشبكة المغربية لهيآت المتقاعدين يوم 26 أبريل 2025 ابتداء من الساعة 11 صباحا أمام مقر البرلمان.

• تنسيق المقصيين/ات من الأثر الرجعي المالي والإداري لخارج السلم المتقاعدين/ات والمزاولين/ات: إضراب وطني 26 أبريل 2025 وتجسيد وقفة احتجاجية وطنية أمام البرلمان بالرباط ابتداء من الساعة 11 صباحا متبوعة بمسيرة في اتجاه وزارة التربية الوطنية.

وفي الأخير، فإن المجلس الوطني يهيب بمناضلي/ات الجامعة الوطنية للتعليم FNE تقوية وتعزيز البنية التنظيمية، ومواصلة التعبئة القصوى والاستعداد لخوض كافة النضالات والانخراط في مختلف الجبهات بما يعزز الوحدة والتضامن ويسمح بالتصدي لكل التراجعات والقوانين التصفوية التي تستهدف الحقوق والمكتسبات التاريخية.

عن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

الرباط، 10 أبريل 2025

العمال الزراعيون في اسبوع احتجاجي على الاستغلال والتمييز في الأجور...

تحت شعار: «لا لتنصل الدولة والباطرونا من التزامهما منذ سنة 2011، ثم في سنة 2022 بإنهاء فضيحة التمييز في الأجور ضد العمال الزراعيين في أفق 2028»، دعت النقابة الوطنية للعمال الزراعيين المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) عموم العاملات والعمال الزراعيين للمشاركة المكثفة والقوية في الحملة الترافعية الاحتجاجية التي قررت تنظيمها من الإثنين 14 إلى الأحد 20 أبريل الجاري

تأتي هذه الحملة حسب نداء اصدرته النقابة للتنديد بمعاناة العاملات والعمال الزراعيين، والدفاع عن مطالبهم المشروعة وإعلاء صوتهم في مواجهة التمييز والاستغلال. ومن اجل جعل معاناة ومطالب العاملات والعمال الزراعيين أكثر بروزا، وصوتهم أعلى في مواجهة التمييز والاستغلال؛ ولمواصلة الضغط من أجل انتزاع حوار قطاعي مع وزير التشغيل في شأن المطالب الملحة للعاملات والعمال الزراعيين؛ ومن أجل المطالبة بتفعيل التزام الدولة والباطرونا الزراعية، منذ سنة 2011 تم في أبريل 2022، بإنهاء التمييز في الأجور في أفق سنة 2028 ضد حوالي مليون عامل/ة زراعي يعيشون تحت عتبة الفقر.

وتنظم هذه الحملة غداة انطلاق جولة الحوار الاجتماعي لشهر أبريل الجاري، للتحسيس بوضعية العاملات والعمال الزراعيين، وبمعاناتهم، وللدفاع عن مطالبهم المشروعة وإعلاء صوتهم في مواجهة التمييز والاستغلال.

وسطرت النقابة البرنامج التالي لحملتها الاحتجاجية:

- تعليق لافتة موحدة على واجهات المقرات المحلية والجهوية للاتحاد المغربي للشغل؛
- تنظيم تظاهرات احتجاجية محلية وتجمعات تعبوية، ابتداء من يوم الاثنين 14 إلى يوم الأحد 20 أبريل الجاري من طرف كافة فروع النقابة الوطنية للعمال الزراعيين؛
- عقد ندوة صحافية يوم 21 أبريل 2025 من أجل:

• عرض مذكرة حول مطلب تفعيل الاتفاق على إنهاء التمييز في الأجور (سيتم وضعها لدى رئيس الحكومة ووزير التشغيل ووزير الفلاحة وتسليم نسخة منها للأخوات والإخوة في الامانة الوطنية لمركزيتنا)؛

• تقديم الملف المطلبي الاستعجالي للنقابة الوطنية للعمال الزراعيين؛

• عرض شهادة حول أوضاع ومطالب ونضالات عاملات وعمال الموقف في اشتوكة أيت باها.

الجسد الصحي بالرباط يجدد العهد على دعم فلسطين ومناهضة التطبيع

«القضية الفلسطينية قضية وطنية، موقف راسخ للأطر الصحية» شعار هذه المرحلة الحرجة التي تنفرد بأبشع صفات البشرية وبمقومات الإبادة والتطهير الممنهجين. تقتيل وتجويع وحصار غذائي وتدمير للمنشئات الصحية واستهداف للأطر الصحية، كل هذا والشعب الفلسطيني الحر صامدٌ مقاومٌ مدافعٌ عن أرضه وكرامته.

وإذ نجدد تأكيد موقفنا كطلبة صيدلة وأطباء مقيمين وإختصاصيين وأطباء بالقطاع العام وطلبة خريجي وممرضي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة وعموم مهنيي الصحة القاضي بنصرة القضية الفلسطينية ومناهضة جميع أشكال الاختراق والتطبيع الأكاديمي والصحي، فإننا، وبفخر شديد، نعلن تنظيم وقفة محلية يوم الثلاثاء 15 أبريل بمستشفى مولاي يوسف الجهوي بالرباط على الساعة الثانية عشر والنصف.

وندعو كافة الطلبة والخريجين والمزاولين وجميع الشغيلة الصحية من مختلف الكليات والمعاهد والجامعات وكذا نقابات الصحة وكافة جمعيات المجتمع المدني الى الانخراط الفعال والمكثف في هذا الشكل التضامني والتأكيد على قيم الأطقم الصحية والشعب المغربي ومبادئه الراسخة والسامية التي ترفض وتدين الاعتداء الهمجي الصهيوني.

إننا، بنضالنا هذا، نؤسس لجيل يضع القضية الفلسطينية بين عينيه ونراهن على استعداده للدفاع عنها حتى التحرير من النهر الى البحر.

عاش الشعب الفلسطيني حرًا مقاومًا أبيا ولا عاش من خانه؛

فلسطين تقاوم ونحن أيضا سنقاوم؛

- التنسيقية المحلية لطلبة خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالرباط
- التنسيقية المغربية أطباء من أجل فلسطين - فرع الرباط
- مجلس طلبة الصيدلة بالرباط
- النقابة المستقلة للممرضين وتقني الصحة - فرع الرباط
- جمعية الأطباء المقيمين والاختصاصيين بالرباط.

وجدة:

عمال المناولة الموقوفون بمجلس جهة الشرق يواصلون اعتصامهم المفتوح

يخوض العمال شركة المناولة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل اعتصاماً مفتوحا أمام مقر المجلس،بعد مرور 41 يوما على الاضراب المفتوح ، في تعبير واضح عن إصرارهم على الدفاع عن حقوقهم المشروعة، رغم التجاهل المتواصل من الجهات الوصية.

ويأتي هذا الشكل النضالي احتجاجاً على الطرد التعسفي الذي طالهم ثلاثة من أعضاء المكتب النقابي، من ضمنهم الكاتب العام، في سابقة خطيرة تُعدّ انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات النقابية، ومساساً بمبدأ حماية الممثلين النقابيين، كما تنص على ذلك المواثيق الوطنية والدولية.

الشيئ الغير المفهوم لذى مكونات الاحزاب للمجلس ،في الوقت الذي يستدعي تدخلات عاجلا لفتح حوار جاد ومسؤول ،يفضي إلى إنصاف هؤلاء العمال،وإيجاد حلول واضحة للمشكلة.الملاحظ الاكتفاء باظهار التعاطف دون اتخاذ خطوات فعلية لحل الأزمة بعد 41 يوما من الإضراب المفتوح...ويتطلب تحركا عاجلا وفعالا من قبيل المسؤولين لإيجاد الحلول ملموسة ،وذلك لضمان حقوق العمال وتحسين بيئة العمل .

هذا الوضع الذي نصفه يعكس حالة من الإحباط والغضب لدى العمال ويوضح بالملموس تجاهل وإهمال المسؤولين لمطالب العمال وعدم اتخاذ إجراءات ملموسة ،يعتبر إجمالا واضحا لحقوقهم .

– التركيز على الخطط التنموية دون معالجة الحقوق الأساسية للعمال يعتبر تجاهلاً لأسس العدالة الاجتماعية.

– يجب أن يكون الحوار مع العمال حقيقيًا وملموسًا، وليس مجرد كلمات. يجب أن يتضمن خطوات عملية لحل القضايا العمالية.

يجب على المسؤولين في مجلس الجهة أن يدركوا أهمية معالجة هذه القضايا بشكل فوري، وأن يكون هناك التزام حقيقي بحماية حقوق العمال.

الخلاصة

تجاهل قضايا العمال خلال الحديث عن التنمية والحوار لا يمكن أن يكون مقبولا. من الضروري أن تكون هناك خطوات فعلية لحل النزاع وضمان حقوق العمال قبل الحديث عن أي تنمية.

مناضل نقابي ا م ش
وجدة 14 ابريل 2025

التنسيق النقابي التعليمي ضد العنف المدرسي
وضد أي إلتفاف أو تراجع عن تنفيذ مضامين اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023
ويدعو للاحتجاج بتنظيم:

– وقفات احتجاجية خلال فترات الاستراحة مع حمل الشارة الإثنين والثلاثاء 14 و15 أبريل 2025

– الأربعاء 16 أبريل 2025 إضراب وحداد على روح استاذة أرفود شهيدة الواجب وتضامنا مع كل الأطر الإدارية والتربوية التي تعرضت للعنف، مع وقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

تشهد المؤسسات التعليمية المغربية تصاعدا خطيرا في حالات العنف المدرسي، لا سيما الاعتداءات الجسدية واللفظية من طرف التلاميذ و/أو أولياء أمورهم الموجهة ضد الأطر الإدارية والتربوية، امتدت إلى تهديد سلامة نساء ورجال التعليم، مما يطرح تساؤلات حول أسبابها وتداعياتها على المنظومة التربوية.

وإذ تتداخل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية (التفكك الأسري/ الفقر والبطالة/ تأثير الشارع من خلال انتشار ثقافة العنف والتفاهة والتحقير والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية ووسائل الإعلام...)، فإن إخفاقات المنظومة التربوية وسياسة التفكيك الممنهج للتعليم العمومي والتحريض ضد المدرسين/ات، وتبخيس دورهم/هن وزرع الحقد والكراهية ضدهم/هن للتغطية عن الفشل المريع للسياسة التعليمية ببلادنا وكل «المشاريع الإصلاحية» لوزارة التربية الوطنية والتي لا تنتج سوى تنامي نسب الهدر المدرسي وفقدان الثقة في التعليم...

بناء على ما سبق، فإن التنسيق للنقابات التعليمية الخمس:

1- يدين الاعتداء الفاجعة الذي راحت ضحيته الأستاذة بمدينة أرفود، كما يدين كل الاعتداءات التي يتعرض لها الأطر الإدارية والتربوية وكل الانتهاكات التي تطال حرمة المؤسسات التعليمية من طرف الغرباء، ويستنكر بشدة ما آلت إليه أوضاع التعليم العمومي وما أصبحت تعيشه من عنف وتسيب واستهتار...؛

2- يعتبر تناسل العنف المدرسي هو نتاج لسياسة التفكيك الممنهج للتعليم العمومي وللفشل الذريع لكل ما سمي بمخططات إصلاح منظومة التعليم وتحسين جودة التربية والتكوين التي تحولت إلى مصدر لتبديد المال العام وهدره في غياب أية مساءلة ومحاسبة؛

3- يؤكد أن مواجهة العنف المدرسي يتطلب مقاربة شمولية تدمج بين التوعية والزجر وإصلاح حقيقي للمنظومة التعليمية، وتعزيز الأمن المدرسي، وكذا عدم التطبيع مع جرائم التشنيع والتشهير الذي يتعرض لها نساء ورجال التعليم في الصحافة ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي...؛

4- يدعو إلى الإلغاء الفوري لكل المذكرات التي تتسامح مع العنف، وإلى إشراك الأسرة عبر ورشات توعوية، وإلى تعزيز قيم الحوار واحترام المدرس/ة في المقررات والبرامج والإعلام وتشديد العقوبات وتوفير الأطر الإدارية والتربوية الكافية لتعزيز الأمن المدرسي وتفعيل خلايا اليقظة...؛

5- يؤكد كذلك أن رد الاعتبار لنساء ورجال التعليم وكل العاملين/ات بالقطاع لن يتم إلا بتحسين مكانتهم الاعتبارية وأوضاعهم الاجتماعية والمادية، و الالتزام الفعلي والعملي للحكومة ووزارة التربية الوطنية بكل الاتفاقات المبرمة مع النقابات التعليمية، وفي مقدمتها تنفيذ مضامين اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 وكل خلاصات تنزيل بنود النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية في اجتماعات اللجنة التقنية إلى حدود لقاء 9 يناير 2025؛

6- يدعو الشغيلة التعليمية بكل فئاتها إلى تكثيف أواصر التضامن والتعاون وتجسيد الخطوات النضالية الوحدوية:

تنظيم وقفات احتجاجية خلال فترات الاستراحة صباحا ومساء مع حمل الشارة يومي الإثنين والثلاثاء 14 و15 أبريل 2025

إعلان يوم الأربعاء 16 أبريل 2025 يوم إضراب وحداد على روح استاذة أرفود شهيدة الواجب و تضامنا مع كل الأطر الإدارية و التربوية التي تعرضت للعنف، مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

الأحد 13 أبريل 2025

التنسيق النقابي للنقابات التعليمية الخمس:
- الجامعة الوطنية للتعليم UMT
النقابة الوطنية للتعليم CDT - الجامعة الحرة للتعليم UGTM - الجامعة الوطنية للتعليم FDT - النقابة الوطنية للتعليم FNE

يدين الاعتداء الفاجعة الذي راحت ضحيته الأستاذة بمدينة أرفود، كما يدين كل الاعتداءات التي يتعرض لها الأطر الإدارية والتربوية وكل الانتهاكات التي تطال حرمة المؤسسات التعليمية من طرف الغرباء، ويستنكر بشدة ما آلت إليه أوضاع التعليم العمومي وما أصبحت تعيشه من عنف وتسيب واستهتار...؛

مقاربة حقوقية لملامح بعض الأوضاع بمنطقة إنزكان أيت ملول (الجزء 4/3)

الهاشمي كبدة (*)

صادق المغرب على العديد من العهود والاتفاقيات والقرارات والبروتوكولات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان، غير أن إعمالها على صعيد البلاد بما يكفل الحريات العامة والفردية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية يعيش على إيقاع الانتهاكات والخروقات. ولعل ما تعيشه منطقة انزكان ايت ملول من أوضاع متردية على صعيد الحقوق والحريات سواء في شقها المدني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقابي أو البيئي، إلا صورة معبرة عن تلك الانتهاكات والخروقات. ننشر الجزء 4/3 من مقالا يتناول بعض من عناصر المقاربة الحقوقية لتلك الأوضاع.

د) الشغل:

يحظى المجالي الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول بنسيج انتاجي متنوع تتمثل أهم قطاعاته في الفلاحة والزراعة بما فيها التلفيف، الصناعة، البناء، التجارة والخدمات. ويعرف تصريف الحق في الشغل الكفيل للكرامة الإنسانية اختلالات كبيرة في كل قطاع. فالعاملات والعمال الزراعيين يقاسون المأساة في تأمين العيش إذ يضطرون للاستيقاظ يوميا مع الفجر، لتجير الأمهات منهم على إعداد الوجبات الغذائية لأفراد اسرهن وعلى ترك أبنائهن في سن مبكرة مع المربيات متحملات بذلك اتعابا مالية إضافية لكلفة العيش والتطبيب والدراسة. وفي الانطلاقة إلى أماكن العمل والعودة منها ينقلن وينقلون في وسائل نقل لا تليق بنقل الدواب فما أدراك بنقل الإنسان مما يحتمل تعرضهن/هم لحوادث سير مميتة. ويكابد العمال والعاملات في الضيعات ومحطات التلفيف لساعات طوال ظروف القهر والاستغلال إذ الأشغال شاقة تنتفي عنها شروط الصحة والسلامة والتعرض للعنف اللفظي والنفسي واحتمال خضوع العاملات منهم للعنف الجنسي مقابل تقاضيهن/هم أجور قد تتدنى في الأغلب عن الحد الأدنى للأجر. وجدير بالإشارة أن العاملات بعد إنهاك قواهن وطاقتهن طيلة النهار يعدن في المساء لتنتظرهن الأعمال المنزلية. أما التمتع بالتغطية الاجتماعية في هذا القطاع فأغلب العمال والعاملات غير مصرح بهن/هم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يترتب عنه حرمانهن/هم وبناتهن/هم وأبنائهن/هم من التغطية الصحية الإجبارية. وبالنسبة للمسجلات والمسجلين لدى هذه المؤسسة، يصرح أرباب الشغل بعدد ساعات وأيام العمل أقل بكثير من ساعات وأيام العمل الفعلية أو يمتنعون عن تحويل المستحقات الشهرية لهؤلاء إلى هذا الصندوق مما يحرمهن/هم من التمتع بالتعويضات العائلية والتغطية الصحية وينعكس ذلك على مدخراتهن/هم للتقاعد.

يهيمن على القطاع الصناعي بالمجال الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول الصناعات التحويلية الغذائية، ولا تختلف أوضاع العاملات والعمال المشتغلات والمشتغلين بهذا المجال الانتاجي عن أوضاع نظيراتهن/هم ونظرائهن/هم بالقطاع الفلاحي والزراعي، إذ نفس مآسي القهر والاستغلال من غياب شروط العمل الصحية والعنف اللفظي والنفسي والجنسي وانتهاك حقوق الرعاية الاجتماعية والصحية...

يشتغل بقطاع البناء بالمجال الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول العديد من العمال سواء لدى المقاولات المهيكلة أو المقاولين الذاتيين، إلا أن أوضاعهم في الشغل أكثر سوءا عما هو عليه في القطاعين السالفي الذكر. فبالإضافة إلى حرمانهم من وسائل الوقاية من حوادث الشغل ومن الألبسة والقفازات والخودات والأحذية الخاصة بمهن البناء، يعمد أرباب العمل إلى إيوائهم في جحور قصديرية بأوراش الشغل لا تقي لا من البرد ولا من الحر ولا من المطر وتغيب عنها شروط العيش الكريم. وحري بالذكر أنه إن كان في الأغلب عمل المقاولات المهيكلة على تمتيع عمالها بالحد الأدنى للأجر والتغطية الاجتماعية والصحية والالتزام بالساعات القانونية اليومية للعمل، فكل العمال المشتغلين لدى المقاولين الذاتيين يطالهم حيف الحرمان من تلك الحقوق مما يجبر ميزانياتهم الأسرية المنهوكة أصلا على تحمل أعباء التطبيب والتمريض والصيدلة ويحرمهم من الحقوق في التقاعد والمعاش.

يهيمن على قطاع التجارة بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول النظام غير المهيكل، ويستقطب هذا الحقل الانتاجي يدا عاملة كثيرة، غير أن أغلبها يشتغل أزيد من 12 ساعة يوميا في تجاوز مجحف لعدد الساعات القانونية اليومية للعمل، وجلها محروم من التصريح بها لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما يحرمها وأسرها من التأمين الإجباري عن المرض، والتعويضات العائلية وحقوق التقاعد والمعاش، وهذا الحرمان يطال كذلك أرباب المحلات التجارية.

تتصدر الوظيفة العمومية والجماعات الترابية قطاع الخدمات بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، ويتمتع المنتسبات والمنتسبون لهذين المجالين الإنتاجيين بالعديد من الحقوق التي تكفلها مقتضيات قانون الوظيفة العمومية وبقية الأنظمة الأساسية الأخرى التي يسري مفعولها على كل واحدة وواحد منهن/هم. غير أنه يسجل وجود إكراهات تعيق الممارسة المهنية للمنتميات والمنتمين لتلكما الحقلين الإنتاجيين والتي يمكن إجمالها في غياب أو ضعف تجهيزات ووسائل العمل، ضغط تفاقم أعداد طالبات وطالبي خدمات المجالين، غياب التحفيز المادي للرفع من الدخل، تسلط الرؤساء أحيانا، بطء الترقية لا سيما بالنسبة للقابعات والقابعين في السلاليم الدنيا...

ويحتل المجال الحرفي المرتبة الثانية في الأنشطة الشغلية الخدماتية بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، وأغلبه لانظامي، ومع ذلك فهو ملجأ شغلي للعديد من الحرفيات والحرفيين، غير أن جل المنتسبات والمنتسبين إليه سواء العاملات والعمال أو أرباب العمل محرومون من أهم الحقوق الشغلية المنصوص عليها لاسيما الرعاية الاجتماعية والصحية زيادة على اشتغال العاملات والعمال أزيد من عدد الساعات اليومية القانونية وتقاضيهن/هم أقل من الحد الأدنى للأجر.

أما عمال وعاملات المقاهي ومستخدمات ومستخدمو المصحات والعيادات الخاصة والصيدليات ومكاتب المهن والأعمال الحرة بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول فأوضاعهن/هم من زاوية ساعات العمل اليومية القانونية والحد الأدنى للأجر المنصوص عليه قانونيا والتصريح بهن/هم لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعرض للتحرش الجنسي والعنف اللفظي والنفسي... فهي تماثل أوضاع نظيراتهن/هم ونظرائهن/هم عاملات وعمال محطات التلفيف.

إضافة إلى الاختلالات أعلاه، يسجل بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول التمييز بين العاملات والعمال في الأجر وفي الوظائف الشغلية وفي التحفيز...كما هو جدير بالتسجيل تواطؤ السلطات المحلية ومفتشية الشغل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع أرباب العمل في انتهاكات الحقوق الشغلية للعاملات والعمال. وحري بالذكر أن أكبر خرق يطال العمال والعاملات هو مصادرة حقهن/هم في تأسيس النقابات وانتهاك حرياتهن/هم النقابية بما فيها الإضراب والاحتجاج ليجردن وليجردوا من سلاحهن/هم الوحيد للدفاع عن حقوقهن/هم العادلة والمشروعة وانتزاع مكاسبهن/هم وفرض مطالبهن/هم ووضع حد لانتهاكات الباطرونا لحقوقهن/هم الشغلية. وبتجريدهن/هم من ذلك الحق ومصادرة تلك الحريات تعمد الباطرونا إلى طرد وتسريح كل عاملة وعامل تجرأت وتجرأ بالصدح بالمطالبة بحقوقها/ه وبرفض شروط الاستغلال والقهر وبشجب انتهاكات الباطرونا، ولنا أمثلة كثيرة في تسريح المئات من العاملات والعمال من محطات التلفيف (تعاونية البركة بأيت ملول)، من معامل الصناعة التحويلية الغذائية (شركة الضحى بأيت ملول، معمل تصبير السمك بأزرو) ومن قطاع البناء (شركة الولاف بتاسيلا). وغالبا ما تلجأ الباطرونا إلى متابعة العاملات والعمال المضربات والمضربين، إذا ما عمدن أو عمدوا إلى تنصيب أوتاد الإضراب بأبواب فضاءات الشغل، قضائيا بدعوى عرقلة حرية الشغل ليحاكمن وليحاكموا بموجب الفصل 288 من القانون الجنائي المجرم للإضراب ويزج بهن/هم في السجن، ومن ثمة التخلص منهن/هم وتهديد كل عاملة وعامل بنفس المصير.

قبل التطرق لحالة البطالة لدى طالبات وطالبي الحق في الشغل بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، وفي غياب معطيات دقيقة عن خريطتها ومؤشراتها بالعمالة حسب متغيرات السن والجنس والوسط والمستوى التعليمي، لنعرج على المؤشرات الكمية لسوق الشغل بالمغرب بما فيها بجهة سوس ماسة والواردة في نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

على المستوى الوطني سجل أن 6 أشخاص من 10 من الفترة العمرية أكبر من 15 سنة لا يمارسون أي نشاط اقتصادي، وأن 33 % من الذكور من نفس الفئة العمرية لا يمارسون أي نشاط اقتصادي، وأن 84 % من الإناث من الفترة العمرية ذاتها لا يمارسن أي نشاط اقتصادي، وبالوسط الحضري رصد أن 56،2 % من الأشخاص من الفئة العمرية عينها لا يمارسون أي نشاط اقتصادي، وبالوسط القروي تم الوقوف على أن 62،4 % من الأشخاص من الفئة العمرية نفسها لا يمارسون أي نشاط اقتصادي، وبلغ معدل البطالة 21،3 %، ولامس نفس المعدل لدى النساء نسبة 25،9 %. واستقر المعدل عينه بجهة سوس ماسة على نسبة 19،7 %.

وبإسقاطنا بعضا من هذه الأرقام والنسب على وضع سوق الشغل بالنطاق الترابي للعمالة إنزكان أيت ملول فمحتمل أن تلحق البطالة الأذى بالنساء النشيطات أكثر من الرجال النشطاء، ومحتمل أن تتفشى العطالة بالوسط القروي أكثر منه بالوسط الحضري، وممكن أن يتأرجح معدل البطالة بالعمالة حول الرقم المسجل بجهة سوس ماسة، وامتاحا من مؤشر البطالة لدى حملة الشواهد الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط، فمرجح أن تتأزم العطالة لدى الحاصلات والحاصلين على الدبلومات الجامعية والمهنية والقاطنات والقاطنين بالنطاق الترابي للعمالة.

إن عناصر التشخيص لمعيقات تصريف الحقوق الشغلية والحرمان من هذا الحق بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول ما هي إلا نتائج للسياسات العمومية للدولة المغربية التي تنتهجها في ميدان الشغل والتشغيل، فإن كان تصريف الحق في الشغل في القطاع العمومي والشبه عمومي يخضع لضوابط – مدى إنصاف هذه الضوابط لشغيلة هذا القطاع موضوع نقاش – حيث التطبيق الفعلي لمقتضيات قانون الوظيفة العمومية ومقتضيات أنظمة أساسية أخرى، فإن تصريفه في القطاع الخاص يتم في خرق لمدونة الشغل رغم علاتها حيث التواطؤ مع الباطرونا أو التستر عنها في انتهاك مقتضيات المدونة، أضف إلى ذلك التطبيع مع الفساد والاختلالات البنيوية لأجهزة الدولة المفروض فيها مراقبة مدى إعمال الحق في الشغل (السلطات العمومية، مفتشيات الشغل، مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، القضاء، ...) وفق مقتضيات التشريعات القانونية والتنظيمية الوطنية وزجر أرباب العمل الذين ينتهكون إعمال ذلك الحق. وهذا ما يتنافى ومنطوق المادتين 23 و24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنطوق المادتين 7 و9 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنطوق التعليق العام رقم 18 الصادر عن اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتنافى ومقتضيات اتفاقيات منظمة العمل الدولية أرقام 100 و105 و111 ومقرر العمل اللائق الصادر عن اشغال مؤتمر منظمة العمل الدولية لسنة 1999.

أما التعاطي مع الحق في العمل النقابي ومع الحريات النقابية لاسيما تأسيس النقابات وممارسة الإضراب والاحتجاج، فإن كان متاحا إلى حدود الساعة ذلك التأسيس وتلك الممارسة في بعض القطاعات العمومية والشبه عمومية مع اعتبار الإضراب تغيبا غير مشروع ومن ثمة الاقتطاع من أجور المضربات والمضربين، فإنه بالعديد من مؤسسات القطاع الخاص تتواطئ أجهزة الدولة مع أرباب الشغل لمحاربة بلا هوادة أي فعل يرمي إلى توطين العمل النقابي، ليبلغ التواطؤ قمته بالإمعان في العمل بالفصل 288 من القانون الجنائي والذي يلجأ إليه أرباب العمل ليجرموا الحق في ممارسة الإضراب. وبتمرير الدولة المغربية للقانون التنظيمي للإضراب فهي تجهز على ممارسته في القطاعين العام والخاص معا.

إن الانتهاكات أعلاه والتي من ضحاياها العديد من الشغيلة بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول لتتنافى ومنطوق المادة 24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنطوق المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومنطوق المادة 8 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتنافى أيضا ومقتضيات الاتفاقيتين 87 و98 لمنظمة العمل الدولية، كما تتنافى ومنطوق الفصل 29 من دستور الدولة المغربية لسنة 2011 ومنطوق الفصل 14 من قانون الوظيفة العمومية ومقتضيات قانون النقابات المهنية.

وبشأن سياسة التشغيل، فبعد أن كان القطاع العمومي والشبه العمومي ملاذا للعديد من طالبات وطالبي حق الشغل، لجأت الدولة منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين إلى انتهاج سياسة التقشف بتوصيات من المؤسسات المالية الدولية مما رفع من نسبة البطالة لا سيما لدى حملة الشواهد. وبتبنيها لسياسات تنموية وتنفيذها لمخططات اقتصادية لا تحقق إلا نسب نمو متدنية، وبالنظر للأمراض البنيوية المزمنة التي تنخر اقتصاد البلاد من قبيل الفساد والريع وطغيان القطاع غير المهيكل...، فالرهان على استقطاب القطاع الخاص للأعداد الكبيرة من المعطلات والمعطلين بعد من سابع المستحيلات. ولعل من العوامل الإضافية التي يمكن أن تساهم في استمرار تعثر سياسة التشغيل هو غياب قانون تنظيمي للحق في الشغل ونصوصه التطبيقية.

إن المرصود أعلاه من متغيرات ينتهك بموجبها الحق في الشغل لآلاف مؤلفة من المواطنات والمواطنين، بما فيهن/هم القاطنات والقاطنين بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، ليتنافى ومنطوق المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنطوق المادة 6 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومقتضيات اتفاقية رقم 2 لمنظمة العمل الدولية بشأن البطالة، ومنطوق المادة 31 من دستور الدولة المغربية لسنة 2011.

(*) الهاشمي كبدة: رئيس الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإنزكان أيت ملول

التطبيع الأكاديمي: الأهداف والمرامي

الحسين لهناوي

منذ توقيع اتفاقية التطبيع بين النظام المخزني والكيان الصهيوني برعاية الامبريالية الأمريكية بتاريخ 10 دجنبر 2020، بادرت بعض الجامعات الخصوصية المغربية إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الجامعات الصهيونية تحت ذريعة التعاون الأكاديمي وإجراء البحوث المشتركة وهو ما سيؤدي إلى عمليات تبادل الطلبة قصد تعزيز كفاءاتهم العلمية والتطبيقية. تعتبر جامعة محمد السادس متعددة التخصصات بابن جرير من بين الجامعات التي بدأت بالعلاقة مع الجامعة العبرية في القدس، التي سبقت حتى عملية التوقيع الرسمي للتطبيع، بحيث زار وفد من الأساتذة برئاسة رئيس هذه الجامعة، خلال 31 مارس 2020 الجامعة العبرية بالقدس، أي ثمانية أشهر قبل التوقيع الرسمي، ويعد التطبيع الأكاديمي أشد خطورة لأنه يستهدف الأجيال الصاعدة المتعلمة التي سيكون العديد منها أطر المستقبل التي يمكن أن تحتل أهم مراكز تنفيذ القرارات المصيرية للوطن.

نظرا للتعاطف الوجداني التاريخي للشعب المغربي مع قضية فلسطين ضد الاحتلال الصهيوني الغاصب ورفضه المطلق لأي علاقة معه، فإن المخابرات الامبريالية والصهيونية أوعزت للنظام بأن يركز على العمل من أجل تسريع وثيرة التطبيع الأكاديمي كواجهة أساسية من شأنها ترويض الشباب على قبول فكرة التطبيع، ولهذا السبب، يتم الترويج إعلاميا عبر وسائل التواصل الاجتماعي المخزنية وقنوات الإعلام الرسمي لإشاعة الأفكار التي تحاول أن تجعل من التطبيع مع الصهاينة المحتلين لأرض فلسطين كأنه إعادة ربط العلاقات مع جزء من المغاربة اليهود الذين كانوا يعيشون في الأحياء اليهودية «الملاحات» في المدن المغربية والذين لهم تاريخ مشترك مع الشعب المغربي. الجدير بالذكر أن تهجير اليهود المغاربة إلى أرض فلسطين تم من طرف النظام بتوجيه من الأنظمة الاستعمارية آنذاك. هؤلاء اليهود المهجرين من المغرب، أغلب شبابهم انخراط في الجيش الصهيوني، كما انتظم العديد من أطرهم في الأحزاب اليهودية اليمينية المعروفة بعدائها للشعب الفلسطيني والضالعة في تقتيله.

بعد التوقيع المخزني على الاتفاقية، سيستمر تسارع مسلسل التطبيع الأكاديمي كما تم التخطيط له في الجامعات الخصوصية، فبتاريخ 19 غشت 2021، ستوقع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات على مذكرة تفاهم مع الجامعة العبرية في القدس حول تعزيز التعاون الأكاديمي وفي 27 ابريل 2022 ارتباطا باتفاقية ابراهام، ستوقع هذه الجامعة اتفاقية مع المعهد الصهيوني للتكنولوجيا (التخنيون)، حيث صرح رئيس المعهد أن هذا التعاون يتجاوز المجال الأكاديمي ليشمل مستقبل المنطقة ومستقبل الأجيال الصاعدة، كما وسعت هذه الجامعة علاقاتها مع أربع جامعات صهيونية، وهو ما ساهم في توطيد العلاقات بين رئيسها ورؤساء الجامعات الصهيونية المعنية. هذا المسار التطبيعي سيصبح رسميا بعد استقبال وزير التعليم العالي السابق الميراوي لوزيرة الابتكار والعلوم والتكنولوجيا في الحكومة الصهيونية بتاريخ 26 ماي 2022، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا مع تطوير مجالات البحوث المشتركة. بعد ذلك ستقدم جامعة الرباط الدولية على توقيع اتفاقية مع جامعة بن كوريون حول البحث ودراسة تاريخ اليهود المغاربة وعلاقاتهم المتميزة بروح التساكن والوئام مع المسلمين في المغرب، ثم توقيع اتفاقية تهم مجال صناعة الطيران. أما الجامعة الخصوصية «اوروميد» بفاس فقد بدأت التطبيع بزيارة وفد من الأساتذة الباحثين الجامعيين برئاسة رئيس الجامعة إلى الكيان الصهيوني بتاريخ 16 يناير 2023، حيث زار الوفد جامعة القدس العبرية وتم استقباله من طرف بعض المسؤولين السياسيين الصهاينة من أصول مغربية، بعد ذلك، نظمت الجامعة العديد من تبادل الزيارات الطلابية بينها وبين جامعات الكيان الصهيوني. بعد هذا المسار التطبيعي الاكاديمي مع الجامعات الخصوصية، سيحاول النظام الانتقال إلى الجامعات العمومية بدءا بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، لتنطلق شرارة الغضب في أوساط الأساتذة الباحثين برئاسة المكتب الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي في الجامعة الذي أصدر بيانا يعلن فيه مقاطعة كل أشكال الاختراق الصهيوني ويندد بمحاولات إقحام مؤسسات التعليم العالي في مسار التطبيع من خلال استقبال رئيس جامعة عبد المالك السعدي لرؤساء الجامعات الصهيونية معلنا أن المكتب النقابي لأساتذة الجامعة يتبرأ من هذا الاستقبال مؤكدا أن القضية الفلسطينية ستبقى حية في ضمير الجامعة والأساتذة وكافة فئات الشعب المغربي. لقد ألهمت الحركة الطلابية الداعمة لفلسطين في الجامعات الأمريكية والأوروبية، الطلبة بالمغرب حيث تم تنظيم أشكال احتجاجية في العديد من المواقع الجامعية المغربية. والجدير بالذكر أن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع التي تتشكل من العديد من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية تناضل، منذ التوقيع المخزني على اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني في جميع مناطق المغرب بشكل مستمر ومنتظم، ولقد جاءت الاحتجاجات الطلابية خلال الأشهر الأخيرة لتعطي لعمل الجبهة زخما نضاليا نوعيا.

إن تطبيع النظام مع الكيان الصهيوني هو تطبيع عام يشمل المجال العسكري والمخابراتي والمجال الاقتصادي ثم المجال الأكاديمي والعلمي والمجال الثقافي والاجتماعي. فبالرغم من المسيرات العديدة التي نظمتها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وخروج الجماهير الشعبية بكثافة كبيرة، فالنظام ماض في تعميق عمليات التطبيع في مختلف الميادين، مراهنا على الوقت الذي سيؤدي إلى استنزاف نضالات القوى المعارضة للتطبيع.

إن اتفاقية التطبيع بين النظام والكيان الصهيوني تشبه، في مضامينها، اتفاقية الحماية التي وقعها السلطان عبد الحفيظ مع الاستعمار الفرنسي في 30 مارس 1912. فالأهداف، المباشرة وغير المباشرة لهذا التطبيع تكمن في مصير الشعب المغربي وجعل حياة الجماهير الشعبية تحت رحمة الكيان الصهيوني، القاعدة الخلفية للإمبريالية الغربية بقيادة الإدارة الأمريكية. فالشعار المرفوع من طرف الشعب المغربي هو إسقاط التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني يتطلب المزيد من تصعيد النضال من طرف الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع عبر توطينها في كافة المدن والقرى وتوحيد النضالات وتوسيعها.

إن اتفاقية التطبيع بين النظام والكيان الصهيوني تشبه، في مضامينها، اتفاقية الحماية التي وقعها السلطان عبد الحفيظ مع الاستعمار الفرنسي في 30 مارس 1912. فالأهداف، المباشرة وغير المباشرة لهذا التطبيع تكمن في التحكم في مصير الشعب المغربي وجعل حياة الجماهير الشعبية تحت رحمة الكيان الصهيوني، القاعدة الخلفية للإمبريالية الغربية بقيادة الإدارة الأمريكية. فالشعار المرفوع من طرف الشعب المغربي هو إسقاط التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني يتطلب المزيد من تصعيد النضال من طرف الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع عبر توطينها في كافة المدن والقرى وتوحيد النضالات وتوسيعها.

إن المخابرات الامبريالية والصهيونية أوعزت للنظام بأن يركز على العمل من أجل تسريع وثيرة التطبيع الأكاديمي كواجهة أساسية من شأنها ترويض الشباب على قبول فكرة التطبيع، ولهذا السبب، يتم الترويج إعلاميا عبر وسائل التواصل الاجتماعي المخزنية وقنوات الإعلام الرسمي لإشاعة الأفكار التي تحاول أن تجعل من التطبيع مع الصهاينة المحتلين لأرض فلسطين كأنه إعادة ربط العلاقات مع جزء من المغاربة اليهود الذين كانوا يعيشون في الأحياء اليهودية «الملاحات»

الفساد ركيزة الاستبداد، أكبر عائق للتنمية

يجمع جل الخبراء الفاعلون والمهتمون بالشأن الاقتصادي بالمغرب على أن الفساد يشكل اكبر عائق للتنمية وأن تغول لوبيات الفساد، من أهم أسباب غلاء المعيشة وهزالة التغطية الاجتماعية والصحية وتدهور الخدمات الاجتماعية لدى الطبقات الشعبية.
فجل الدراسات والتقارير الدولية والوطنية، ونخص منها تقارير هيأة الوقاية من الرشوة و»ترانسبرانسي» المغرب والجمعية المغربية لحماية المال العام، كلها ترسم صورة قاتمة لوضعية المغرب في مجال محاربة الفساد والاحتكار وانعدام الشفافية، صورة تعززها الأرقام والمؤشرات المستمرة في التراجع من سنة لأخرى.
وما يجعل تغول هذه اللوبيات أكثر خطورة حتى من مثيلتها في أنظمة الليبرالية المتوحشة، هو حمايتها «القانونية» من طرف دولة المخزن، وإلا كيف نفسر سحب قانون الإثراء غير المشروع ورفض التشريع لمنع تضارب المصالح وتضييق الخناق على جمعيات المجتمع المدني الجادة من خلال فرض بنود في مشروع قانون المسطرة الجنائية تحرم الجمعيات من رفع دعاوى ضد المفسدين، في خرق سافر للمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب في هذا المجال وخرق حتى للدستور نفسه، وما أكثر الأدلة الفاضحة لاحتضان دولة المخزن للوبيات الفساد إن لم نقل هيمنة الفساد على الدولة.
نعود في هذا العدد من الجريدة لملف الفساد بالمغرب من أجل الوقوف عند الأسباب العميقة لانتشاره وتداعياته وتلمس سبل مواجهة هذه الجائحة التي ما انفكت تستفحل على حساب مصالح الطبقات الشعبية ومستقبل البلاد.

الفساد: ظاهرة بنيوية في المغرب

عزيز شوقي

هناك منهجان رئيسيان لتحليل وفهم ظاهرة الفساد في المغرب. المنهج الأول هو منهج تجريبي، يعتمد على ملاحظة وتكميم (من الكم) واقع اجتماعي ملموس، حيث تمارس هذه الظاهرة في جميع المجالات تقريبًا بدرجات متفاوتة من قطاع لآخر. هذا المنهج وصفي في الغالب ولا يساعد على فهم الأسباب البنيوية للفساد. أما المنهج الثاني، رغم اعتماده أيضًا على تحليل ملموس للواقع الاجتماعي، فإنه يهدف إلى التفسير، حيث يربط بين طبيعة النظام السياسي القائم والفساد كآلية لإدارة واستمرار هيمنة طبقة اجتماعية تملك الثروة وتمارس السلطة. هذا المنهج الثاني يسلط الضوء على الطابع البنيوي للفساد، كاشفا عن آليات إعادة إنتاج علاقات الهيمنة الاجتماعية.
هذان المنهجان ليسا متناقضين، بل يمكن أن يتكاملا ويُترجَما في برامج سياسية تحالفية واسعة بين جميع الفئات الاجتماعية المعنية بمحاربة الفساد. تكاملهما الجدلي يتجاوز مجرد التشخيص، ليساهم في خلق وعي عميق ومواجهة استراتيجية وعملية للأسباب الحقيقية عبر حلول بنيوية تتطلب بالضرورة قطيعة نظامية.
فمؤشر مدركات الفساد (IPC)، كأداة تنتمي للمنهج الأول، أظهر في 2024 أن المعدل العالمي للفساد بلغ 43 على 100، حيث سجلت أكثر من 120 دولة أقل من 50 على 100. مما يجعل مكافحة الفساد ضرورة عالمية، لكنها تُخاض في سياقات محلية محددة. كما كشف التقرير الأخير عن علاقة وثيقة بين انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الفساد. فكل تراجع في حقوق الإنسان يقابله ارتفاع في مستويات الفساد.

في 2024، حصل المغرب على 37 على 100 في مؤشر الفساد، متراجعًا بنقطة واحدة ومحتلا المرتبة 99 ، متراجعا بذلك بمقعدين مقارنة بسنة 2023. وعلى المدى الطويل، منذ 2012، يبدو الفساد مستشريًا دون أي تحرك جدي لمواجهته. فالهيئات المحدثة لهذا الغرض لا تعدو أن تكون إلا واجهة للاستهلاك الدولي. فمنذ 2012 كان المغرب يحتل المركز 88. ومن سنة 2018 إلى سنة 2024، تراجع المغرب بخمس نقاط و26 مرتبة.
عالميًا، يستشري الفساد في ظل صعود التيارات الفاشية والرجعية، حيث توفر الجنّا ة الضريبية (Paradis fiscaux) والمراكز المالية غطاءً لغسل الأموال وحماية الثروات غير المشروعة. محليًا، ينتشر الفساد على نطاق واسع ويتحول إلى أمر عادي في معظم المجالات. فهو حاضر بقوة في العلاقات الاجتماعية، ويعزز النزعة الفردية ويدمر التضامن وقدرة المواطنين (خاصة العمال) على التنظيم الذاتي.
بتحليل الفساد في إطار الصراع الطبقي، يتضح أنه السلاح الرئيسي للطبقات الحاكمة لاختراق الأحزاب والنقابات والجمعيات. كما يُستخدم لاستقطاب النخب المستعدة للمتاجرة بخدماتها مقابل امتيازات هشة. وكذلك الأمر بالنسبة للبرجوازية المحلية التي يروضها المخزن وتعجز عن الاستقلال عنه. فمن خلال الصفقات العمومية والإعفاءات الضريبية والتراخيص، يتحكم النظام في «الفاعلين الاقتصاديين» المحليين الذين يعتمد ثراؤهم على إدامة الوضع القائم.
غياب الشرعية الديمقراطية للنظام المخزني يُعوَّض بتوزيع منظم للمكاسب على النخب التي تضمن استقراره بولائها المطلق. وهكذا يظهر الفساد في المغرب، في جوهره البنيوي، كآلية رئيسية لإعادة إنتاج النظام السياسي برمته. فهو ليس مجرد انحراف فردي يعاقب عليه القانون (كما في الديمقراطيات)، بل هو نمط حكم. هذا هو الجوهر الحقيقي للمخزن كدولة (Etat patrimonial) تحتكر حق تشكيل وإدارة زبائنها.
في هذا الواقع، لا يوجد فصل بين العام والخاص، ولا بين المصلحة العامة والمصالح الذاتية. فالمخزن يستغل أملاك الدولة لإرضاء مصالح خاصة، عبر نظام «التراخيص» الذي يمنح امتيازات قابلة للسحب في أي لحظة. مما يفسر طبيعة «اقتصاد الريع» الذي تهيمن عليه البرجوازية الكمبرادورية، حيث المخزن هو الفاعل المركزي الوحيد.
لا يخلو أي مجال من العتمة: المياه، الصيد، المناجم، الفوسفات، المحروقات، الأدوية، الدعم العمومي، أراضي الدولة، الضرائب، المناصب العليا... فعدم الشفافية هو القاعدة الأساسية في الحوكمة الحالية. ورغم أن الدستور ينص على محاربة الاغتناء غير المشروع وتجنب تضارب المصالح، إلا أن ذلك لم يعد يخدع أحدًا.
إذن، فإن النضال من أجل الشفافية (بأوسع معانيها) هو جزء من النضال الديمقراطي وحقوق الإنسان. هذه المعركة تضعف النظام المخزني الذي يتغذى بالفساد. دون إغفال البعد الدولي، يجب تمهيد الطريق لمشروع أوسع يبدأ بإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، يحترم الكرامة الإنسانية، ثم التحول الاجتماعي نحو عيش مشترك تُكرس فيه قيم الشفافية والعدالة الاجتماعية على أرض الواقع.

قراءة في تقرير المنظمة المغربية للشفافية حول الفساد

نشرت المنظمة المغربية للشفافية (ترانسبارونسي) تقريرها السنوي المفصل عن الفساد وانتشار الرشوة في المغرب، هذا التقرير اعتبر أن الرشوة أصبحت ظاهرة بنيوية وإحدى المحددات الأساسية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمغرب وركز التقرير على تفاقم الرشوة مع السنوات بشهادة العديد من الفاعلين المحليين والدوليين.

ب.ع

وما زاد من الطين بلة هو فشل كل التشريعات التي تم إحداثها للحد من هذه الظاهرة التي تنخر كل مفاصل الدولة وتخترق فئات المجتمع. ويتبين ذلك من خلال محاولات إضعاف المؤسسات التي يفترض فيها أنها تحارب الظاهرة وإفراغها من مضامينها الحقيقية. وللتوضيح أكثر وقف التقرير على انتكاسة/تجميد قرار مجلس المنافسة الذي قضى بفرض عقوبات كبيرة على الشركات المستوردة للمحروقات والمكلفة بتوزيعها بسبب التلاعب في أسعار هذه المادة الحيوية وجني أرباح خيالية من وراء هذا العمل غير المشروع والذي يعد استغلالا بشعا وانتهاكا لحقوق الشعب المغربي، ومن المفارقات العجيبة أن رئيس الحكومة المفروض فيه الدفاع عن مصالح الشعب وحقوقه هو من يمتلك أكبر شركة لاستيراد وتوزيع البترول من خلال محطاته التي تنتشر في كل مناطق المغرب. هذا الملف يعد تشجيعا مباشرا للمحتكرين والمتلاعبين بالأسعار في المحروقات أو المواد الأساسية ومنها المواد الغذائية الاستهلاكية، وفي نفس الوقت يوجه ضربة قاضية لمصداقية القوانين وكل المؤسسات المفروض فيها السهر على تطبيق الحكامة ومحاربة مظاهر الفساد. أما ما سمي بالإستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة فإنها بقيت حبرا على ورق، بحيث كانت بمثابة ذر للرماد في العيون وتمكين اللوبيات الاحتكارية من مراكمة الأرباح على حساب القوت اليومي للجماهير الشعبية.

من جهة أخرى وقف التقرير على المفارقة الصارخة بين ما يروج في الإعلام من قوانين زجرية للرشوة وما يطبق فعليا على أرض الواقع يوميا من قمع ومحاكمات للصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان والمدونين الذين يبلغون عن آفة الرشوة واستشراء الفساد من خلال استغلال النفوذ ومواقع السلطة، كما تطرق إلى المضايقات التي تتعرض لها القوى الديمقراطية السياسية والحقوقية والنقابية وهو ما يحرم المواطنات والمواطنين من حرية التعبير. ففيما يتعلق بهذا الجانب عرض التقرير، بالخصوص ما واجهه حراك التعليم منذ بداية النضالات التي خاضتها تنسيقية الأستاذات والأساتذة المفروض عليهم التعاقد من قمع ممنهج لاحتجاجاتهم السلمية والحضارية التي تطالب بإدماجهم في سلك الوظيفة العمومية كمطلب مشروع، بل تمت متابعة العديد منهم وحوكموا بالسجن وغرامات ظالمة.

وقد عرج التقرير على جانب هام يستنزف أموال الشعب ألا وهو جانب الصفقات العمومية التي يتم اللجوء فيها إلى المساطر الاستثنائية من أجل تفويت عدة صفقات عمومية اعتمادا على أساليب المحسوبية وإقصاء شركات هامة تتمتع بمواصفات من شأنها أن تفيد خزينة الدولة والتخفيف من الاستدانة البنيوية.

في نفس السياق أوضح التقرير أهم قضايا الرشوة المعروضة على القضاء التي ترافعت المنظمة المغربية للشفافية (ترانسبارانسي المغرب) فيها كطرف معني بمحاربة الرشوة.

> **لقد ساهمت المنظمة في إطلاق مشروع «الفساد والتنمية» بموازاة إطلاق الدولة لما أسمته النموذج التنموي الجديد ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ثلاث غايات: الأولى وضع قضية الرشوة في صلب النقاش حول التنمية، والثانية محاولة خلق ائتلاف حول هذا الموضوع، والثالثة تطوير أدوات الترافع الملائمة. لقد بينت دراسة هذا المشروع أن الفساد يكتسي طابعا منهجيا ويشكل رمزا للتنمية المعاقة، فهو يساهم في تفشي الريع وحماية الأنشطة غير المشروعة ويؤثر سلبا على مسار الآليات الاقتصادية وأسس المؤسسات وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على التماسك الاجتماعي.**

لقد ركز التقرير على تحليل أهم المؤشرات الأساسية التالية:

– مؤشر حرية الصحافة ويتم اعتماد ترتيب المنظمة غير الحكومية «مراسلون بلا حدود» ل 180 دولة، حيث يتم الوقوف على عرقلة عمل الصحافيين، في هذا الترتيب احتل المغرب المرتبة 136 بينما احتلت تونس المرتبة 73، وقد سجلت هذه المنظمة أن الدولة المغربية تنهج سياسة معادية لحرية الصحافة وقضاء هو عبارة عن أداة طيعة من أجل إسكات الصحفيين المنتقدين لهذه السياسة.

– مؤشر الديمقراطية: خلال سنة 2020 احتل المغرب المرتبة 96 من أصل 176 دولة.

– مؤشر دولة القانون: تم ترتيب المغرب في المرتبة 90 من أصل 139 دولة خلال سنة 2021، بعيدا عن بعض الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأردن بمرتبة 59، تونس بمرتبة 65 والجزائر بمرتبة 82.

أما فيما يتعلق بالنظام الضريبي، فالملاحظ هو تهميش دور الفاعلين الاقتصاديين وتقليص دور مؤسسة البرلمان في مجرد غرفة للتسجيل، بالرغم من أن التوصية الرئيسية للمناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة سنة 2019، ركزت على مبدأ تقوية العدالة الضريبية من خلال تعميم آلية الطابع التدريجي وحذف النفقات الضريبية غير المبررة ومحاربة التملص والغش الضريبيين. كما بين التقرير أن نسبة الاكتفاء الذاتي الضريبي لا تتجاوز 60 في المائة وهو ما يؤدي إلى وضعية تفاقم الاستدانة التي أصبحت هيكلية وتهدد بفقدان السيادة الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أن المنظمة المغربية للشفافية العضو في منظمة الشفافية الدولية، قامت بعدة مشاريع وأنشطة تهم التكوين وقانون الوصول إلى المعلومة وتعبئة الشباب من أجل المحاسبة والشفافية والعدالة الجبائية وتعبئة المواطنات والمواطنين ضد الفساد. كما ساهمت المنظمة في مشروع «تقوية شبكات المجتمع المدني من أجل المساءلة»، الذي ساهمت مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب بدعم مالي له والذي استمر من يوليوز 2021 إلى غاية نونبر 2023 وكان مضمونه تعزيز مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام وتشجيع شفافية الميزانية ومساعدة الضحايا والمبلغين عن الرشوة. لقد ساهمت المنظمة في إطلاق مشروع «الفساد والتنمية» بموازاة إطلاق الدولة لما أسمته النموذج التنموي الجديد ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ثلاث غايات: الأولى وضع قضية الرشوة في صلب النقاش حول التنمية، والثانية محاولة خلق ائتلاف حول هذا الموضوع، والثالثة تطوير أدوات الترافع الملائمة. لقد بينت دراسة هذا المشروع أن الفساد يكتسي طابعا منهجيا ويشكل رمزا للتنمية المعاقة، فهو يساهم في تفشي الريع وحماية الأنشطة غير المشروعة ويؤثر سلبا على مسار الآليات الاقتصادية وأسس المؤسسات وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على التماسك الاجتماعي.

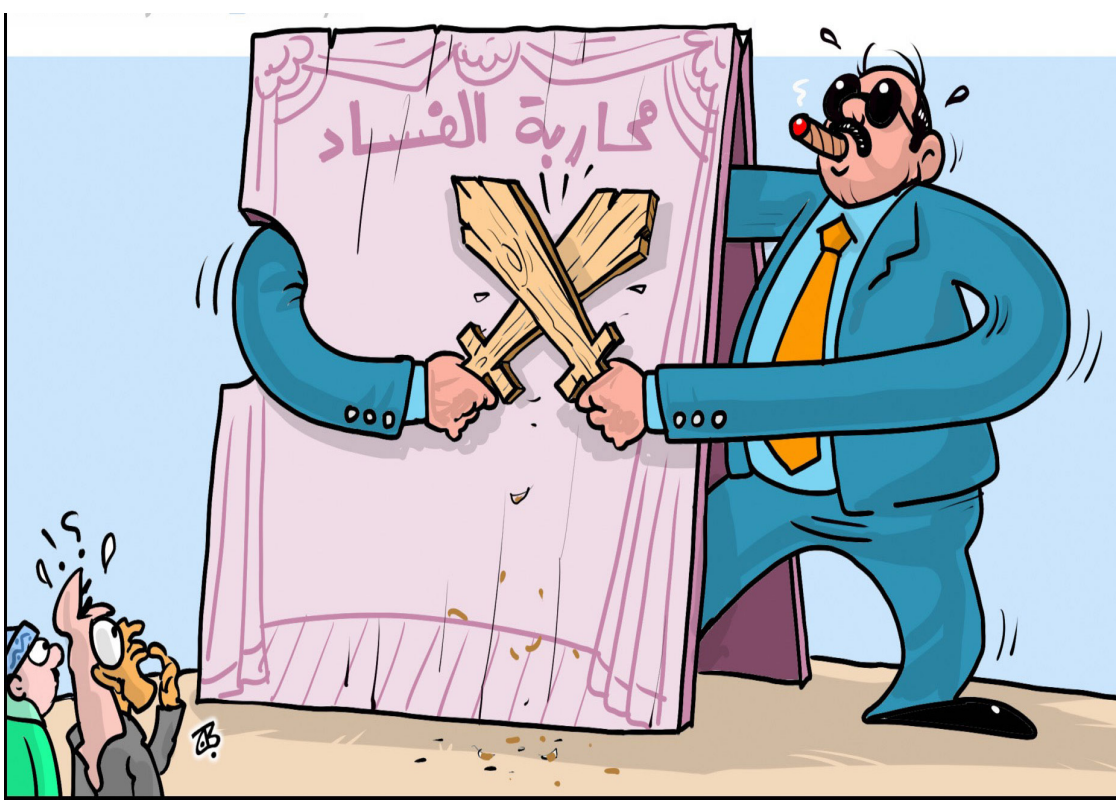

الحق في الأرض بين إستراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (الجزء السابع)

بالميلودي الكبير

تذكير بعناوين ما تم تناوله في الأجزاء السابقة:

1- الجزء الأول: محاولات إرساء القائدية كنظام فردي استبدادي متسلط ضد نمط الإنتاج القائم المبني على التدبير الجماعي وعلى قيم العدل والمساواة (العدد 578)؛

2- الجزء الثاني والثالث: لجوء السلاطين إلى الاستعانة بالقوى الأجنبية، عبر اتفاقيات دولية يتم التوقيع عليها خلسة، لمواجهة القبائل الرافضة لسلطتهم حيث أشرنا إلى اتفاقية مدريد 1880 (العدد 580) واتفاقية الجزيرة الخضراء 1906 (العدد 582)؛

3- الجزء الرابع: قضية التوقيع على معاهدة «الحماية»، بتاريخ 30 مارس 1912 وكيف انفجرت الأوضاع في مختلف مناطق البلاد رفضا للسياسة الاستعمارية التي تحاك، بوساطة مخزنية مخزية، ضد الشعب من أجل تركيعه وإخضاعه (العدد 585)؛

4- الجزء الخامس: تتمة لبداية أحداث المقاومة التي صاحبت التوقيع على عهد «الحماية»، سياسة التهدئة للجنرال اليوطي، المواجهة بين، من جهة، سكان مدينة فاس والقبائل المجاورة ومن جهة أخرى الشرطة الفرنسية القائمة على تنفيذ الاتفاقيات في بنودها المتعلقة بحماية السلطان (العدد 587)؛

5- الجزء السادس: حاولنا تفكيك بعض النماذج من الممارسات الوحشية المخزنية ضد السكان الأصليين التي تدخل ضمن المحاولات الفاشلة لإخضاع القبائل إلى سلطة يعتبرونها غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ونمط إنتاجهم. ولما لم يستطع تحقيق مشروعه التسلطي وخوفا من تنحيته والقضاء على وجوده لجأ إلى طلب الحماية من القوى الاستعمارية التي كان يتخابر معها منذ ما يقرب قرن من الزمن قبل التوقيع على ما سمي بمعاهدة الحماية بتاريخ 30 مارس 1912 (العدد 593 وتمت إعادة نشره في العدد 598 لتصحيح خطأ وارد في تحديد المنطقة التي تعرضت لعنف همجي وحشي لا صلة له بما هو إنساني من طرف القوات العسكرية التابعة للسلطان عبد العزيز بقيادة خادمه با احماد)؛

وتساءلنا في ختام الجزء السادس عن مضمون السياسة الحمائية؟ ماهي جدورها وأصولها؟ هذا ما سنحاول معالجته تتميما لما سبق وبمنهجية تحاول تفكيك رموز العلاقات الاجتماعية والثقافية والبحث عن المسالك والمراجع التي تمكننا من فهم الآليات والكيفية التي تم استعمالها وتبنيها من أجل تغيير النظام الذي بناه أجدادنا، بمعزل عن التأثيرات الأجنبية واعتمادا على الذات المستقلة، بقيمة الجمع، الحاملة للقيم الإنسانية بشهادة الأعداء أنفسهم. وتحضرني فقرة خلص إليها أحد الذين كلفهم الجنرال اليوطي بدارسة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الأمازيغي حين وصف حكم أو نظام «الجماعة» في الجزء الخاص في تقريره الوارد في كتاب ما يلي:

Les Archives Berbères

Les réunions de la jemaa sont publiques، et se tiennent soit dans la tente de l'un des mem–bres، soit en plein air. Il n y a pas de rang de préférence et les gens se placent en cercle où bon leur semble. Les présents peuvent être appelés à donner leur avis، puis la jemaa décide.

Personne ne pouvait s'opposer à la décision de la jemaa، et un chef، fut ce même un caid، qui ne s'y serait pas conformé de bonne grâce، y était contraint par la force، sous peine de voir ses biens razziés.

Les attributions des djemaa étaient des plus variées : Elles traitaient des affaires criminelles، civiles، politiques، et financières ؛ elles réglaient en particulier les contestations de terrain، les discussions entre familles، les questions de mariage، divorce، vente de transaction. Elle était chargé de l'entretien des mosquées، des écoles، de la loca–tion des terrains collectifs، de la police، de la distribution des eaux de l'irrigation، si les propriétaires intéressés ne s'entendaient pas à l'amiable، en fin elle présidait à l'organisation des fêtes.

En résumé، la jemaa était le véri–table organe de commandement dans la tribu، organe essentiel–lement démocratique، puisque tous étaient admis à prendre part aux délibérations.

لسنا بصدد دراسة أو قراءة في النظام أو في نمط الإنتاج القائم قبل تهافت قوى الشر من الداخل والخارج لتدميره، بل فقط لنشير إلى ما بناه الأجداد وما يشهد عليه الأعداء بكونه نظاما عادلا وديمقراطيا له مؤسسات تحكمها الجماعة تنبني على ثلاث ركائز أساسية: لا قرار بدون مشاورات (أوريلي شا برا يامشاوار)، الرأي لمن وجده أو لصاحب الحكمة (الراي ذو ناثيوفان)، فمكانة الفرد في المجتمع تقاس بمعيار الحكمة والرزانة، فكلما أمتلك الشخص هذه الصفات كلما حظي بتقدير واحترام وكلما تأهل لتقلد مناصب الحكم والسلطة ويصبح عضوا قياديا في الجماعة. وأما في حالة الخلاف أو عدم حصول الإجماع في قضية من القضايا، فثم مبدأ يتم اعتماده يسمونه (بدراث أذغار)، معناه «غيروا مكان وزمان الاجتماع» إلى فرصة أخرى من أجل التفكير وتهدئة الخواطر وإتاحة الإمكانية للمشاورات ولتعميق البحث ولتقريب وجهات النظر. وبالمقابل، ولضرورة المقارنة، ينبني النظام المخزني على قيم وصفها القنصل الفرنسي لويس شينيير Louis Chénier، ممثل الملك لويس XV ما بين سنة 1767 و1787، المكلف بالشؤون الفرنسية لدى «الإمبراطورية الشريفة» في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، في رسالة موجهة إلى رئيسه في الحكومة الفرنسية، (يقول) واصفا محيط البلاط، كنموذج من الشهادات التي كانت تتابع عن كثب تحركات وتصرفات الباشاوات والقياد وكل التابعين من أهل القصر، في رسائله: بأصحاب الطمع، متسولون ومرتشون (quémandeur et vénal) ، خاضعون ذليلون أمام من يمتلك السلطة والمال، قاسيون مع الضعيف والفقير، وشريرون في معاملاتهم مع المحكومين، أميون ومتعصبون. وأما عن السلطان فقد قال فيه ما لم يقله مالك في الخمر؛ فهو «طاغية شرقي حقيقي (vrai despote oriental)، قليل الاهتمام بسعادة رعاياه أكثر مما هو مدرك بحقيقة مصالحه الذاتية، مثير للشك والخوف وكثير الحذر، متقلب المزاج ولا يستقر رأيه، جشعه الطفولي هو المصدر الرئيسي في كل قراراته: ضرائب ملتهمة، غازية وحارقة، تعوق أي تطور تجاري أو صناعي وضد أي رفاه اقتصادي؛ بحرية وملاحة في كامل الانحطاط ...»؛ «شعب جزء منه من العبيد، والجزء الآخر من الثوار على الدوام، البعض يتشكل من الفقراء يتضورون جوعا، والآخرون من المتمردين أو من قطاع الطرق». وفي رسالة مؤرخة في 10 نونبر 1775، جوابا على طلب قدمه له كاتب الدولة في البحرية السيد «صارتين Sartine » بشأن مدينة فاس، جاء فيه (الجواب)، من بين ما حكى، «أن المدينة المعروفة بالعلم والأخلاق لم تعد كذلك كما كانت مزدهرة بكثرة المساجد والمدارس والمستشفيات؛ أصبحت مليئة بالفنادق الخاصة بالدعارة تلبي رغبة الزوار الأجانب؛ أضحت مرتعا لكل الرذائل؛ في شوارعها رجال يرتدون ملابس النساء وكل يوم عند غروب الشمس يطوف الأطفال بجوار الفنادق حاملين أعلاما تعلن من خلالها أنهم رهن الإشارة في خدمة الدعارة». هل ما دونه هذا الدبلوماسي الفرنسي كله أو جزئه صحيح؟، لابد لأي باحث نزيه في تقصي الأحداث التاريخية أن يطرحه ويجد ما يدعم أو يفند ما جاء في كتابات هذا النوع من الرسائل؛ رغم أن لويس شينيير قضى عشرون سنة من عمره في المغرب وهو يسجل كل ما يلاحظه من كبيرة وصغيرة وألف منها كتابا من ثلاثة مجلدات تم نشرها بعد رجوعه مباشرة إلى باريز سنة 1787 تحت عنوان «بحوثات تاريخية حول الموريين وتاريخ الإمبراطورية المغربية» Recherches historiques sur les Maures et l'Histoire de l'Empire du Maroc». قد يقول قائل، من مؤرخي البلاط، بأن هذا الدبلوماسي الفرنسي قد يكون على خلاف مع السلطان وبالتالي لا ينتظر منه أن ينقل الحقيقة أو ما يرضي النظام أو يذكر محاسنه. فعلا كان لويس شينيير قد كتب إلى السلطان محمد بن عبد الله بتاريخ 18 و24 مارس 1768 رسالة يشتكي فيها من ولده الأمير عبد الرحمان (ثالث أبنائه) هجومه على مسكنه ومسكن مساعديه بإقامته الرسمية بمدينة سلا (الرباط المدينة حاليا)، كلما رفضوا تزويدهم بالمشروبات الكحولية، كما أشار في إحدى رسائله إلى أن الأمير «استمتع بإطلاق النار من سلاحه على إقامته وأصابت شظاياها العديد من معاونيه». ولكن إذا ما رجعنا إلى شهادة كل من الصحافي الفرنسي GUSTAVE BABIN في كتابه الذي خصصه لحكم الباشا لكلاوي «Son excellence ou le Maroc sans masque» والى شهادة الكاتب المخبر FRÉDERIC WESBERGER في كتابه « على عتبة المغرب الحديث» « Au Seuil du Ma– roc Moderne » ؛ واللذان لا يختلفان عن الدبلوماسي لويس شينيير في وصف الحكم في المغرب رغم اختلاف المراحل التاريخية، سنستخلص أن النظام المخزني، عبر عصور وجوده، له نفس الممارسات ونفس الإجراءات ونفس القواعد في تدبير الشؤون التي يعتقد أنها هي الأنجع في السيطرة والهيمنة ؛ وبالتالي من المرجح أن تكون شهادة Louis Chéniers قد نقلت حقيقة نظام الحكم في عهد السلطان محمد بن عبد الله (1757–1790). وكما يقول أحد الأساتذة الجامعيين الفرنسيين، نقلا عن الأستاذ ادريس بنعلي، الذي كان يدرس تاريخ الأحداث التاريخية، حين يصل إلى درس الثورة الإنجليزية: «L'Angleterre est une île، vous avez tous compris «؛ وعليه إذا فهمتم أن جد السلطان محمد بن عبد الله هو اسماعيل الذي بنى أكبر وأخطر سجن في العالم؛ سجن قرا، وهو صاحب جيش البخاري المشكل من العبيد والمرتزقة، ستفهمون النظام المخزني في عهد ورثة حكمه.

سنعود في الحلقات اللاحقة إلى عهد الحماية بما تستحق من اهتمام.

يتبع.

نعم فشلنا في بناء الإنسان العربي وتحصينه وطنيا ومجتمعيا

راسم عبيدات (*)

عندما فشلنا في بناء الإنسان و«تحصينه» وطنياً ومجتمعياً وصلنا الى ما وصلنا اليه من كوارث وهزائم وخروج من التاريخ والجغرافيا،وعندما نجح الغرب وامريكا في ان يصنعوا لنا ديناً بناسبنا،وفق ما قاله «ثعلب» السياسة الأمريكية كيسنجر،ووظفوا الأنظمة الرسمية العربية التابعة والمتذيلة لتحقيق هدفهم هذا، تلك الأنظمة التي رأت بأن الهدف الرئيسي لها حماية انظمتها واستمرار السيطرة على شعوبها وتجويعها وإفقارها،حتى لا تفكر في الثورة عليها.

نعم نجحت امريكا والغرب في حرف الصراع عن قواعده وأسسه،واستطاعوا ان ينقلوا المقتلة السنية – الشيعية من قبل 1400 عام ،من الجانب الرسمي العربي والإسلامي الى الجانب الشعبي،وبحيث عدا عن استدخال ثقافة الهزيمة واليأس عند الجماهير، استدخلت قضية المذهبية السنية – الشيعية،حتى بات العدو حليفاً ومن يدين بنفس الدين عدواً،واشد خطراً على ما يعرف بالعالم السني العربي من اسرائيل، وضخت المليارات على ما عرف بالمرجعيات الدينية ودور الإفتاء ورجال الدين،وكذلك على كتاب ومثقفين واعلاميين وسياسيين،من أجل ان يشوهوا معاني ومضامين الجهاد في الإسلام،حيث بات الجهاد وفتاوي السلاطين ومشايخ الدولار في خدمة امريكا ومشاريعها واهدافها، حركوا ما يعرف بالمجاهدين العرب او العرب الأفغان،للقتال في افغانستان،من اجل محاربة الإلحاد والشيوعية التي كان يقودها الإتحاد السوفياتي السابق،الذي كان موجوداً في أفغانستان، ومن بعد ذلك «صنعوا» عبر مختبراتهم ما يعرف ب«داعش» وحركوها نحو العراق و سوريا ،من اجل تدمير المجتمعات العربية وتفكيك جيوشها والقضاء على مؤسساتها المركزية،وكانت العشرية السوداء التي تعرضت لها سوريا من 2011– 2021،والتي أثمرت مؤخراً عن تدمير الدولة السورية واسقاطها،لكي يحل محلها نظام يرتكز الى ايدولوجية دينية متطرفة،ويمسك بخيوط الحكم والسلطة في ظل هيمنة وسيطرة ومناطق نفوذ لأكثر من دولة وطرف تحتل الأرض السورية،وتهيمن وتسيطر على خيراتها وثرواتها.

نعم وفق ما يعرف بمشروع « الفوضى الخلاقة» الأمريكي، نجحوا في اعادة تقسيم الأمة العربية وتفكيك جغرافيتها على خطوط المذهبية والطائفية والأثنية والعرقية،وتمدد المشروع الأمريكي شيئاً فشيئاً ، نحو تحويل ليبيا الى دولة فاشلة وتقسيم السودان وص وملته،وسعي قادته المقتتلين على السلطة، من أجل الإلتحاق بركب التطبيع مع اسرائيل،حيث ارسل قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، مبعوثه السابق الصادق اسماعيل قبل أقل من اسبوعين في زيارة سرية لإسرائيل، لنيل رضاها حتى يعبدوا له الطريق نحو أمريكا ،

المخطط ماض ومستمر ،والخلافات والأزمات العربية تتعمق،وقيادات عربية رسمية وصلت الى مرحلة ليس فقط التذيل والتبعية لأمريكا،بل تجردت من إرادتها وقرارها السياسي حتى في قضاياها الداخلية،وبات كل من يقول بنهج وفكر وثقافة المقاومة،يريد التخريب والتامر على ما يعرف بالأمن القطري،وليس بالأمن القومي العربي،فهذه كذبة كبرى،حيث لم يعد هناك مشروع قومي عربي،وان بقيت احزاب قومية عربية تمسك بهذا الخيار،فهي بقيت في الإطار النخبوي البعيد عن الجماهير،فهي لم تستطع ان تترجم ذلك في أرض الواقع.

الفشل الوطني في عملية «التحصين» استتبعه فشل في «التحصين» المجتمعي،حيث لم ننجح في بناء الدولة الوطنية، دولة مؤسسات المجتمع المدني،التي تشكل حصانة وحماية لكل ابناء المجتمع وان يكون الجميع متساوين أمام القانون،فما زالت «سهام» العشائرية والقبلية والعشائرية «تنغرس في الجسد العربي ،تلك العشائرية والقبلية التي جعلت من الإنتماء للقبيلة والحمولة متقدماً على الإنتماء الوطني.

وغالباً ما نجد أن الكثير من الخلافات الشخصية والفردية، يجري تضخيمها وتحويلها الى حروب قبلية وعشائرية مدمرة،تخلق ندوب وثارات عميقة في المجتمع يصعب دملها.

والمأساة في المبنى العشائري والقبلي ،أنه تسلل الى داخله ،من يقولون انهم رحال إصلاح وحماية للسلم الأهلي والمجتمعي،ونجد بأن مثل جزء من الأزمة وليس الحل،فهم يأججون الخلافات ويسعرونها،ويقلبون الحق باطل والباطل حق،خدمة لمصالح وغايات شخصية وفردية،وفي احيان كثيرة يكون لها علاقة بالإبتزاز المالي،وهذا يدفع بالإطراف الضعيفة التي لا تجد من يسندها،أو ينتصر لمظلوميتها،تلجأ الى خيارات أما غير وطنية،او طلب الحماية من عشائر وعائلات كبرى ونافذة،او تضطر لمغادرة الوطن ،الذي لا يوفر لها الأمن والأمان والعيش بكرامة،وهذا ما نشهد كشعب فلسطيني واقع تحت الإحتلال،حيث الإحتلال،يغذي تلك الخلافات ويسعرها،لكي يبقى مجتمعنا بعيداً عن قضاياه الوطنية،ويبقى منشغلاً في قضاياه الداخلية،والبحث عن الحل والخلاص الفردي.

علينا كعرب أن نعترف بأننا نعاني من أزمات عميقة سياسية واقتصادية ومجتمعية،ونشهد حالة غير مسبوقة من انهيار منظومة القيم والأخلاق،فطقوسنا وعباداتنا ، لا تنعكس في حياتنا اليومية ولا في سلوكنا ولا في أخلاقنا،بحيث أضحت تلك العبادات عادة مجتمعية،وكشكل من أشكال «البرستيج» والمركز الإجتماعي والحضور المجتمعي.

واضح أنه بدون أن يكون هناك عمل جدي،تشارك فيه القوى والمؤسسات المجتمعية والتربوية والدينية والقوى والأحزاب والسلطات بأجهزتها المختلفة،في بناء إنسان متسلح بالوعي والكرامة والإنتماء والإعتزاز بوطنيته وقوميته، فإننا «سنغرق» في التيه والجهل والتخلف،والمزيد من الإنقسامات والخلافات،التي من شأنها أن تجعل مجتمعاتنا،لقمة سائغة،لك من يبحثون عن دور ومكانة في ملعبنا الفلسطيني .

بناء الإنسان «وتحصينه» وطنياً ومجتمعياً يجب ان تكون قضية محورية في قضايا التوعية والتثقيف، التي يجب ان يكون لها مؤسسات وحواضن قادرة أن تقوم بدورها في عملية البناء و» التحصين» ،بعيداً عن العوائق ووضع العصي في الدواليب. فبدلاً من ضخ الأموال على مؤسسات وبرامج وفضائيات،تكرس المذهبية والطائفية في مجتمعاتنا،علينا أن نضخ تلك الأموال الى مؤسسات همها البناء والنهوض بالإنسان العربي،لكي لا يبقى اسير الجهل والتخلف والعيش في «جلابيب» الماضي، والتاريخ لا يخضع للهندسة الإجتماعية،بل هو يسير الى الأمام بطريقة لولبية ولا يسير وفق «هندستهم» الإجتماعية».

(*) كاتب صحافي ومحلل سياسي من فلسطين

عن الهدف الإخبارية - القدس المحتلة

الخميس 10 ابريل 2025

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

في البدء كانت فلسطين والقدس أولا

تتزامن كتابة هذه الصفحة مع يوم عزيز يعلو فيه صوت فلسطين والقدس في عشرات العواصم ومئات المدن في أكثر من دولة وقارة إنه يوم القدس العالمي حيث تهتف ملايين الحناجر بعبارات فلسطين أبقى ، والأقصى أيقونة القدس وجوهرتها ، سيبقى رمزاً مقدساً وعنواناً لقضية الكفاح، وقبلة لكل الأحرار والمقاومين.. وتأكيداً على حتمية زوال الكيان الصهيوني ومشروعه الاستعماري العنصري الفاشي.

يسجل للأصدقاء الغيارى إعلاء مكانة القدس والعمل على استعادتها حرّة أبية وعاصمة أبدية لفلسطين في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك.

أما في الموقف والحدث لن يسمح الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة لمخططات التصفية والإبادة والتهجير بأن تمر على أجساد وأشلاء وآلام وأوجاع الأهل في قطاع غزة ومخيمات الضفة الفلسطينية وأحياء القدس العتيقة والعريقة.

ولن يقبل الشعب الفلسطيني أن يُهزم بدمه وجروحه وعذاباته، لا لن يستسلم ولن يقبل بالإذلال والخضوع لاتفاقات تنال من عزته وكرامته.

وبتعبير درويش «ولو أنا على حجر ذبحنا ، لن نقول نعم»... وحسب بسيسو «إن سكت مت، وإن قلتها مت، قلها ومت»...

لا أحد يستطيع أن يحدد مستقبل الفلسطيني ويفرض عليه «خارطة طريق» عبر إدارة ترامب والمعدّة في دوائر التخطيط الصهيونية وغرف أجهزة المخابرات والتطرف الديني والصهيوني.

الموقف واضح كالشمس، الأرض للفلسطينيين لن يحكمها الغرباء والغزاة الصهاينة ولا أي من الوكلاء الطغاة مهما كانت تسمياتهم.

لن يقبل الأسرى أن يكون ثمن حريتهم بقاء الاحتلال على أرض قطاع غزة أو سيطرة الأمن والجيش الصهيوني على إدارته وإرادته وحريته ومستقبله.

ولن يقبل الأسرى مقايضة حريتهم بتهجير مئات آلاف الفلسطينيين بعيداً عن أرضهم ووطنهم.

ولن يقبل الشعب الفلسطيني مقايضة دمائه وشهدائه وضحاياه وعذاباته بوقف إطلاق نار أو اتفاق يفرضه العدو الصهيوني أو أمريكا والغرب الاستعماري، دماء الفلسطينيين ليست للبيع أو المتاجرة أو المقامرة « تموت الحرّة ولا تأكل بثديها».

نعم الحرية والكرامة والوطنية دونها الثبات والصمود أو الموت .

في يوم القدس العالمي لابد من التأكيد على ثبات الموقف وخيار المقاومة، لا راية بيضاء في فلسطين أو في غزة ، ستبقى الراية مشرعة وبنادق المقاومين حاضرة ما دام الكيان الصهيوني واحتلاله لأرض فلسطين قائماً. مهما بلغت شلالات الدماء من المقاومين والمدنيين إلا أن الحق الفلسطيني في الأرض والمقاومة لن يضيع أو يغرق فيها، بل ستزيد الفلسطينيين عزيمة وإصرار وثبات على الأهداف والمباديء

يسجل للشعب الفلسطيني قبوله التحدي فمعنى كلمة فلسطين الكنعانية، المقاتل الشجاع، محكومون بالأمل، الأمل المبني على تراث آلاف السنين، الأمل المستند إلى عدالة القضية الفلسطينية بكل المعايير والسنن والقيم التاريخية والسياسية والقانونية والأخلاقية والدينية.

وقبل كل شيء الوعي والإرادة والاستعداد العالي للتضحية والفداء لدى الشعب الفلسطيني والدعم والإسناد من كل شعوب وأحرار العالم والقوى المكافحة ضد الصهيونية والهيمنة الأمريكية وحلفائها من دول الاستعمار الغربي واتباعهم أو أذيالهم في المنطقة والعالم.

في يوم القدس العالمي لا خيار أمام الشعب الفلسطيني إلا الوحدة وليكن الشعار الذي رفعه الرفيق الحكيم وأكده الشهيد أبو علي مصطفى وردده الأمين العام احمد سعدات في قرار التحدي ومواجهة الاحتلال والسجان الصهيوني ؛ الرأس بالرأس، بالوحدة والمقاومة ننتصر، نعم سينتصر الشعب الفلسطيني، أما الكيان الصهيوني فهو إلى زوال، وسينتصر الأحرار في العالم وسيتبدد التوحش الأمريكي وستسقط مشاريع التسلط والهيمنة الامبريالية،

فلسطين هي الأبقى والقدس عاصمتها الأبدية ولو بعد حين .

نشر في الهدف العدد (69) (1543)

الإثنين 07 ابريل 2025

إرهاصات تحول التقاطبات والتحالفات : أية علاقة بأزمة الرأسمالية؟

> إن الأزمة التي انفجرت في 2008 في دول المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلها مجموعة السبعة (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) هي نتيجة لركود مستدام أدى إلى تراجع تدريجي لثقلها في الاقتصاد العالمي.
> وقد واجهت هذه المنظومة، وخاصة الامبريالية الأمريكية، هذه الأزمة بواسطة:
>
> – الهجوم على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحقوق والحريات وتكثيف استغلال الطبقات العاملة وتفقير الطبقات الوسطى وتشجيع القوى اليمينية المتطرفة والفاشية للتصدي للنضالات العمالية والشعبية.
> – تصعيد نهب الخيرات الطبيعية للدول التابعة وخوض العديد من الحروب مباشرة أو بالوكالة أو بواسطة مرتزقة لضمان هيمنتها على المناطق الغنية في إفريقيا وأوكرانيا ومناطق أخرى والسعي إلى إخضاع روسيا التي تتوفر على مخزون كبير جدا من النفط والغاز وعلى معظم أنواع المعادن وعلى إنتاج فلاحي هائل، خاصة من الحبوب، وتركيع الصين.إن هذا ما يفسر الحرب بالوكالة التي تخوضها هذه المنظومة، بكل ما أوتيت من قوة، ضد روسيا في أوكرانيا والحرب الباردة ضد الصين ومحاولاتها المزيد من غزو أسواق إفريقيا والنهب لخيراتها والاستغلال لطبقاتها العاملة.
> – فرض العقوبات الاقتصادية والحصار على الأنظمة الوطنية والتقدمية والاشتراكية التي تواجه هيمنتها وسرقة أموالها المودعة في بنوك هذه المنظومة. وذلك لتأزيم الأوضاع الاجتماعية لدفع الشعوب إلى الانتفاض ضد أنظمتها (الثورات الملونة). في نفس الوقت تعمل هذه المنظومة على صنع بدائل لهذه الأنظمة ذات طبيعة رجعية وموالية للامبريالية.
> – لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحماية الجمركية، خاصة ضد الصين.
> – هكذا هناك 38 بلدا تفرض عليها الامبريالية الأمريكية عقوبات بسبب رفضها الهيمنة عليها وأنظمة تعتبرها أمريكا أعداء لها (الصين وروسيا وإيران وكوبا ونيكاراغوا وفنزويلا وكوريا الشمالية...) وأنظمة تسعى إلى الحد من هيمنة الغرب الامبريالي عليها (الهند ودول الخليج والأنظمة الوطنية والتقدمية في أمريكا اللاتينية...). وتسعى هذه الدول، إما إلى الحصول على هامش مهم من الاستقلالية لقرارها الوطني أو، كما هو الحال بالنسبة للصين وروسيا تناهض الامبريالية الأمريكية. ولذلك، فإنها، أرادت ذلك أم أبته، مضطرة إلى فك الارتباط، إلى هذا الحد أو ذاك، مع النظام العالمي الحالي الذي يهيمن عليه الرأسمال المالي الاحتكاري الغربي بقيادة أمريكا. كما أن عدد من دول غرب إفريقيا (بوركينا فاسو والنيجر ومالي والسنغال) شهد حركات شعبية أدت إلى طرد القواعد العسكرية الفرنسية والأمريكية والتأكيد على السيادة الوطنية ضدا على القوى الاستعمارية.
> ويوفر القطب الروسي – الصيني بديلا معقولا لهيمنة القطب الامبريالي الغربي على المستويين الاقتصادي والعسكري (التعادل النووي بين روسيا وأمريكا والقوة الاقتصادية للصين)، أو، على الأقل، إمكانية للحد من التبعية له.
> – هناك إذن أمكانية للتلاقي الموضوعي بين تنامي عداء الشعوب للامبريالية الأمريكية وطموحها (أي الشعوب) إلى عالم متحرر من هيمنتها، عالم أكثر عدلا ومساواة من جهة، ومحاولات العديد من الأنظمة والقوى، إما تقليص تبعيتها لهذه الامبريالية أو مواجهة هيمنتها، بما في ذلك عسكريا، كما هو الحال بالنسبة لروسيا الآن في أوكرانيا وكما قد يقع بالنسبة للصين من جهة أخرى. هكذا سيعرف العالم تغيرات جوهرية تتمثل في تكريس عالم متعدد الأقطاب: القطب الذي تتشكل نواته الصلبة من الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا الغربية واليابان والقطب الذي تتشكل نواته الصلبة من الصين وروسيا وأقطاب إقليمية قد ترتبط بهذا القطب أو ذاك أو تكون محايدة. إن هذه التطورات، لكونها تؤدي، في نهاية المطاف، إلى تصفية هيمنة الرأسمال المالي الغربي الاحتكاري والريعي والمفترس المسئول الأساسي عن انتشار الحروب ونهب الخيرات الطبيعية والتدمير المتسارع للبيئة وفرض السياسات اللبرالية المتوحشة التي تنشر الفقر وتعمق الفوارق الطبقية، على مناطق شاسعة من المعمور وغالبية سكان العالم، فإنها في مصلحة الشعوب والطبقات العاملة.

لقد سرعت الحرب في أوكرانيا هذه السيرورة لأنها كشفت الطابع العدواني والتوسعي لهذه المنظومة ونفاقها وأكاذيبها. لكن شكل طوفان الأقصى والإبادة الجماعية والتطهير العرقي لغزة لحظة فارقة حيث أدى إلى السقوط المدوي لكل السردية الغربية حول حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير والتظاهر وغيرها من الشعارات البراقة والزائفة وبين، بشكل غير مسبوق، أن هذه المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الأكثر شراسة لكل شعوب العالم. هكذا ساهم طوفان الأقصى في المزيد من عزلة هذه المنظومة على المستوى الدولي وضرب مشروعيتها، بما في ذلك في عقر دارها، وخاصة وسط الشباب.

وتتجسد سيرورة تشكل عالم متعدد الأقطاب، الآن، في التحالف الاستراتيجي بين الصين وروسيا وتوسع البريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون وغيرها من التحالفات في بعض المناطق، وخاصة في أمريكا اللاتينية (التحالف البوليفاري لشعوب امريكا...)...

لكن لا بد من الإقرار أن هيمنة المنظومة الامبريالية لا زالت قوية لكونها منظومة مندمجة على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية. إن ذلك لا يعني غياب تناقضات بين مكوناتها. لكن هذه التناقضات ليست تناقضات إستراتيجية، بل تظل ذات طابع تكتيكي وغير عدائي ما دام الصراع الطبقي في مكوناتها لا يهدد هيمنة البرجوازية المالية الاحتكارية السائدة.

هكذا تتوفر هذه المنظومة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة السبعة التي هي نوع من القيادة الإستراتيجية الجماعية لها وعلى ذراع عسكري يتمثل في منظمة حلف شمال الأطلسي وأحلاف عسكرية أخرى هجومية وعلى ما يقرب من ألف قاعدة عسكرية ونفقاتها العسكرية تمثل 70 في المئة(1) من مجموع النفقات العسكرية في العالم ويمثل الكيان الصهيوني قاعدتها الأمامية في العالم العربي والمغاربي والشرق الأوسط عموما. كما تتوفر على مؤسسات مالية واقتصادية قوية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والاتحاد الأوروبي...بينما لا يتوفر القطب االروسي – الصيني على قيادة إستراتيجية من هذا النوع والأحلاف العسكرية البديلة هي دفاعية ولا ترقى إلى مستوى الأحلاف الامبريالية ولا يتوفر سوى على عدد قليل جدا من القواعد العسكرية خارج حدوده والبريكس لا يمثل، لحد الآن، بديلا للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي.

لكن، برغم القوة الحالية لهذه المنظومة، فإن تراجع ثقلها الاقتصادي وفقدانها لمصداقيتها وتغولها وطموح الشعوب إلى الإنعتاق من هيمنتها وهمجيتها والإمكانيات الهامة لتوسع البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون وبناء روسيا والصين علاقات تحترم سيادة دول الجنوب وتساهم في نموها قد تسرع بتشكل عالم جديد أكثر مساواة وعدلا.

لقد سعت هذه المنظومة، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى تطويق روسيا بهدف الإجهاز عليها ورفضت، رفضا باتا، توفير ضمانات لأمنها القومي، بل استغلت، باعتراف مسئوليها (هولند وميركل)، اتفاقية مينسك التي تقر باعتراف أوكرانيا باحترام اللغة الروسية والحكم الذاتي لسكان الدونباس، لتسليح أوكرانيا والعصابات النازية للهجوم على الدونباس والتطهير العرقي لسكانه الروس. وهي كانت تعرف أن ذلك خطا أحمرا بالنسبة لروسيا. لقد راهنت المنظومة على أن روسيا هي الحلقة الضعيفة لأن اقتصادها ضعيف وهي معزولة سياسيا ودبلوماسيا وقد تنهار بسرعة في حالة دخولها للحرب، وذلك دون أخذ بعين الاعتبار أن روسيا تعافت اقتصاديا وطورت صناعتها وتتوفر على خيرات طبيعية هائلة وقيادة سياسية حازمة وبنت علاقات إستراتيجية مع الصين وطورت علاقاتها مع العديد من الدول في إطار منظمة بريكس وبشكل ثنائي، بل حتى مع أنظمة في الخليج...

لقد وعت الامبريالية الأمريكية أن هذه المنظومة قد أخطأت الحساب وقد خسرت الحرب وأن استمرارها يعني التدخل المباشر لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، وبالتالي احتمال كبير لانتقال الحرب إلى حرب نووية لا تبقي ولا تدر. لذلك تسعى إلى توقيف الحرب. إن الدول الأوروبية، التي كان يسيل لعابها على خيرات روسيا، تجد نفسها الخاسر الأكبر لأن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب كانت كارثية عليها بينما استفادت أمريكا اقتصاديا من هذه الحرب وستكون الرابح الأكبر بعد نهاية الحرب حيث ستأخذ حصة الأسد من الخيرات الطبيعية لأوكرانيا. لذلك ليس من الغريب أن يلجأ قادة هذه الدول إلى الخطابات الحربية النارية. لكن هدف هذه الممارسة هو فقط الضغط على أمريكا لتحسين حصتها من نهب خيرات أوكرانيا.

عبد الله الحريف

هامش:

Actual US military spending Gizela Cernadas et John Bel–lamy FosterMonthly ReviewDe–cember 2023

الذكاء الاصطناعي في خدمة الحرب:

اتهامات لمايكروسوفت و"غوغل" و"ميتا" بدعم إسرائيل

سلّطت قضية المبرمجة المغربية ابتهال أبو السعد، التي تعمل في شركة "مايكروسوفت" الأمريكية، الضوء على الجدل المتصاعد بشأن دعم بعض الشركات التكنولوجية لإسرائيل، في سياق استخدامها تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال عملياتها العسكرية في قطاع غزة، منذ 7 أكتوبر 2023. وأدانت أبو السعد إدارة شركتها بمشاركتها في الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزة، قائلة إن "أيدي الشركة ملوثة بدماء الفلسطينيين"، وذلك بعد مقاطعتها كلمة ألقاها المدير التنفيذي لقطاع الذكاء الاصطناعي في "مايكروسوفت"، مصطفى سليمان، في العاصمة واشنطن، خلال احتفال بمرور نصف قرن على تأسيس الشركة. وفي مقطع مصوّر نشر في 5 أبريل الجاري، وثّقت فيه الواقعة، صرّحت أبو السعد: "أنتم تجّار حرب، توقفوا عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإبادة الجماعية"، مضيفة أن "مايكروسوفت توفّر لإسرائيل برمجيات ذكاء اصطناعي توظفها في عدوانها على الفلسطينيين".

وفي الحفل نفسه، وخلال وجود المؤسس المشارك لـ"مايكروسوفت" بيل غيتس، والرئيس التنفيذي السابق ستيف بالمر، والرئيس التنفيذي الحالي ساتيا ناديلا على المنصة، صاحت فانيا أغراوال، زميلة أبو السعد، قائلة: "عار عليكم جميعا، أنتم جميعا منافقون... عار أن تحتفلوا فوق دمائهم، اقطعوا علاقاتكم مع إسرائيل"، وقد جرى طردها من القاعة على الفور.

وفي 7 أبريل الجاري، أفادت قناة CNBC الأمريكية أن "مايكروسوفت" قررت فصل كل من أبو السعد وأغراوال، على خلفية احتجاجهما على الخدمات التي توفّرها الشركة لإسرائيل.

حمزة شافعي

تسخير الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية

قال الخبير المغربي في المجال الرقمي والتواصل، عبد الحكيم أحمين، في تصريح لوكالة "الأناضول"، إن الذكاء الاصطناعي "تسبب في مقتل نحو 75% من ضحايا الحرب على غزة، وفق دراسات حديثة".

وأوضح أن أسباب دعم الشركات التقنية لإسرائيل متعددة، من بينها الاستثمارات المالية داخل إسرائيل، مشيرا إلى أن العديد من الشركات الكبرى مثل "مايكروسوفت"، "أمازون" و"غوغل" تلقّت تمويلا من مؤسسات مالية أمريكية.

وأكد أحمين أن هذه الشركات "استثمرت بشكل كبير في السوق الإسرائيلية، مما يمثل دعماً مباشرا لها". وأضاف أن الشركات الرقمية أسهمت في تطوير تقنيات بحثية ومعلوماتية تستخدمها إسرائيل في الحصول على بيانات بطرق متعددة، مستشهدا ببرنامج "بيغاسوس" كمثال بارز، والذي يستخدم لمراقبة المعارضين في الداخل والخارج.

ويذكر أن برنامج "بيغاسوس" من إنتاج شركة NSO الإسرائيلية، التي تأسست عام 2010 وتتخذ من تل أبيب مقرا لها.

وقد كشفت تقارير إعلامية دولية منذ عام 2021 عن استخدام البرنامج من قبل عدة دول للتجسس على معارضين وصحفيين وناشطين سياسيين حول العالم.

دعم تقني وتتبع للفلسطينيين

أشار أحمين إلى أن الدعم التقني لإسرائيل يتخذ أشكالا متعددة، أبرزها مشاريع تقدم خدمات ذكاء اصطناعي تستخدم لمراقبة واسعة النطاق للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوضح أن الاحتلال الإسرائيلي يوظف منظومات تكنولوجية لرصد ومتابعة جميع سكان فلسطين.

ومن بين هذه المشاريع، ذكر "نيمبوس"، وهو مشروع تشارك فيه "غوغل" و"غوغل كلاود بلاتفورم"، ويوفر لإسرائيل أدوات رقمية لمراقبة وتتبع الفلسطينيين، وفقا لتصور مسبق بأنهم جميعا محتملون للانخراط في "أنشطة مقاومة".

وبيّن أن المشروع يصنف الفلسطينيين من 1 إلى 100، سواء في الضفة أو غزة، مما يمكن إسرائيل من تتبعهم وجمع بيانات دقيقة حول أماكن تواجدهم بهدف تنفيذ غارات واستهدافات مباشرة.

وكشف تحقيق أجرته وكالة "أسوشيتد برس" مطلع عام 2025 أن شركتي "مايكروسوفت" و"أوبن إيه آي" تستخدمان نماذج ذكاء اصطناعي ضمن برنامج عسكري إسرائيلي يهدف إلى تحديد أهداف القصف في الحرب على غزة ولبنان.

كما تواجه مؤسسات تعليمية وشركات أخرى احتجاجات بسبب علاقاتها بإسرائيل، في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على غزة.

الخوارزميات في خدمة آلة الحرب

قال أحمين إن من بين أبرز أشكال الدعم ما توفره شركات الذكاء الاصطناعي من خوارزميات متقدمة، تستخدم للحصول على المعلومات بسرعة، غالبا بطرق تتجاوز القوانين الإنسانية. وأشار إلى أن هذه الخوارزميات تغذى ببيانات عن الفلسطينيين، مما يؤدي إلى تصنيفهم كأهداف عسكرية. وأضاف: "عندما تصل هذه المعلومات إلى الجيش الإسرائيلي، يتم استهداف الأشخاص المصنّفين على أنهم يشكلون تهديدا، رغم أنهم مدنيون، وتدّعي إسرائيل أن هذه القرارات تتخذها أنظمة آلية لتجنب المحاسبة الدولية".

كما أوضح أن تقنية التخزين السحابي تستغل لتخزين كميات هائلة من المعلومات الرقمية عن الفلسطينيين، مشيرا إلى أن هذه الخوادم تستهدف من مواقع عسكرية إسرائيلية.

> **أكد أحمين أن هذه الشركات "استثمرت بشكل كبير في السوق الإسرائيلية، مما يمثل دعما مباشرا لها". وأضاف أن الشركات الرقمية أسهمت في تطوير تقنيات بحثية ومعلوماتية تستخدمها إسرائيل في الحصول على بيانات بطرق متعددة، مستشهدا ببرنامج "بيغاسوس" كمثال بارز، والذي يستخدم لمراقبة المعارضين في الداخل والخارج**

وتابع أن "السحب الرقمية" تضم تطبيقات تستخدم لتحديد أهداف الغارات والتفجيرات، وتخزن صورا حية من الطائرات المسيرة، وتسهم في تسهيل عمليات إطلاق النار والسيطرة عن بعد.

وأردف أن هذه الإمكانات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ما يتيح للاحتلال امتلاك كم هائل من المعلومات المخزنة والمعالجة.

الجهات المزوّدة بالتخزين السحابي

قال أحمين إن "مايكروسوفت كانت المزود الرئيسي لإسرائيل بخدمات التخزين السحابي، إلى جانب غوغل وأمازون، وغيرها من الشركات الرقمية الأمريكية".

وأضاف أن "شركات أمريكية وأوروبية زودت إسرائيل بتقنيات ساعدتها في تنفيذ الإبادة الجماعية".

ووفق الخبير ذاته، فإن "شركة ميتا (فيسبوك سابقا) استعملت خوارزميات لتعقب السردية الفلسطينية، وحاولت حجبها والتقليل من انتشارها، مقابل الترويج للسردية الإسرائيلية".

وأكد أن "ميتا ساهمت في التشويش على مهام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، كما كشفت تقارير سابقة".

وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب حلفائه، يشنّ حربا رقمية شرسة على المحتوى الفلسطيني في الفضاء الرقمي، بالتوازي مع المجازر المرتكبة على الأرض.

حجّة العلاقة التجارية

يرى أحمين أن العلاقة بين هذه الشركات وإسرائيل "مغلفة بطابع تجاري، إذ تسعى الشركات إلى تسويق منتجاتها داخل إسرائيل بغرض تحقيق الربح، دون اعتبار للقيم الأخلاقية أو الحقوقية".

ولفت إلى أن تلك الشركات "تصوغ مواثيق تدّعي فيها احترام حقوق الإنسان، لكنها تخالفها في الممارسة الفعلية". وأضاف أن هناك شراكات خفية تدعم هذا التوجه، تتمثل في وجود مدراء وموظفين مزدوجي الجنسية وذوي ميول سياسية أو دينية تؤيد إسرائيل، وهو ما يسهم في تقديم الدعم التقني لها.

ويشار إلى أنه منذ بدء العدوان على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، صعّد جيش الاحتلال والمستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ما أسفر عن استشهاد أكثر من 947 فلسطينيا وإصابة قرابة 7 آلاف آخرين، وفق معطيات رسمية فلسطينية.

وفي غزة، وبدعم أمريكي مطلق، ترتكب إسرائيل إبادة جماعية خلّفت أكثر من 166 ألف شهيد وجريح، غالبيتهم من النساء والأطفال، إضافة إلى أكثر من 11 ألف مفقود.

بيان اللجنة الوطنية للقطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي

تحت شعار : «بلترة وتقوية وتصليب القطاع النسائي دعم لنضالات المرأة العاملة والكادحة ضد السياسات الطبقية للنظام المخزني» عقدت اللجنة الوطنية للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعها العادي يوم الأحد 06 أبريل 2025 بالمقر المركزي للحزب بالرباط.

فبعد وقوفها على وضعية القطاع وعلى مختلف جوانب عمله وبرامجه تدارست اللجنة الوطنية أهم مستجدات أوضاع النساء مستحضرة التراجعات الخطيرة التي يشهدها بلدنا جراء إمعان النظام المخزني في تطبيق سياساته الطبقية واللاشعبية، وكذا السياق الدولي والإقليمي والوطني وانعكاساته الخطيرة، حيث يتسم ب:

على المستوى الدولي: بتضارب أقطاب الرأسمالية حول السيطرة الاقتصادية على العالم وجر الشعوب لتحمل أعباء الحروب أكانت عسكرية أم اقتصادية، وتغول الامبريالية وتوحشها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وتعمق الأزمة الرأسمالية بسبب طبيعة النظام الرأسمالي العازف عن تلبية احتياجات الأغلبية الساحقة من الشعوب، مما يساهم في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويؤدي إلى تكثيف الاستغلال والاضطهاد، حيث النساء في مقدمة الضحايا....

على الصعيد الإقليمي: يتميز الوضع بتوسع التدخلات والهيمنة الإمبريالية حيث تواصل السياسة التوسعية للكيان الصهيوني المدعومة من طرف الإدارة الأمريكية عدوانها بشن حرب الإبادة الجماعية وتنفيذ تطهير هير عرقي ومجازر لم يشهد التاريخ منيا مثيلا لها ضد الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص ضد النساء والأطفال، بهدف تهجيره قسرا خارج وطنه فلسطين مستعملة أعتى الأسلحة المدمرة وأبشع الأساليب، ومنها الحصار والتجويع والتقتيل والتخريب الشامل للمؤسسات والبنيات التحتية من مدارس ومستشفيات وشبكات الطرق والكهرباء والماء وغيرها، ناهيك عن الاعتداءات العسكرية التي يقودها التحالف الأمريكي الصهيوني الإخضاع دول المنطقة بكل من اليمن وسوريا ولبنان والسودان الذي يتعرض لأبشع تطهير طائفي تشتد معه معاناة النساء خصوصا بسبب الأزمات الغذائية والصحية وندرة الماء، مما يؤدي إلى النزوح الجماعي لآلاف السودانيين والسودانيات هروبا من الحرب الأهلية

على المستوى الوطني: يتميز الوضع بمواصلة النظام المخزني تطبيق السياسات النيوليبرالية وسياسة التقويم الهيكلي المملاة عليه من طرف المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تؤدي حتما إلى تفاقم الفقر والتضخم والبطالة والهشاشة، وإلى الإجهاز على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي التي ناضل من أجلها منذ الاستقلال الشكلي لبلدنا، وقدم في سبيلها عشرات الشهداء والشهيدات. إن تطبيق هذه السياسات يؤثر بشكل كبير على أوضاع النساء، حيث ينتشر في صفوفهن الفقر والعنف والتمييز في فرص العمل بين الجنسين، ويعانين من الهشاشة والاستغلال المكثف والإقصاء... غير أن هذه الأوضاع المزرية لم تثنيهن عن النضال، بل انخرطن في مختلف النضالات والحراكات الشعبية للدفاع عن حقوقهن معركة العاملات الزراعيات باشتوكة آيت بها - حراك فكيك - سيكوميك بمكناس - الأستاذات اللواتي فرض عليهن التعاقد مربيات التعليم الأولي....

وعليه تعلن اللجنة الوطنية للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي مايلي:

➢ تجدد إدانتها الشديدة لجرائم الإبادة الجماعية وجرائم التطهير العرقي التي يرتكبها الكيان الصهيوني العنصري بدعم من الامبريالية الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني منذ ملحمة طوفان الاقصى ب 07 أكتوبر 2023، وتعتز بصمود الشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الباسلة الموحدة، وبالارتباط الملحمي للمرأة الفلسطينية بوطنها رغم الحصار والتجويع والتقتيل... وتجدد تضامنها مع كل النساء ضحايا الحروب الامبريالية الصهيونية في فلسطين ولبنان واليمن وسوريا والسودان

➢ تدين تغلغل الكيان الصهيوني المجرم في مختلف المجالات والمستويات ببلادنا، مما أصبح يشكل تهديد للسيادة الوطنية، وتثمن كل النضالات الشعبية المناهضة لكل أشكال التطبيع معه، والتي ستتواصل حتى إسقاطه وتجريمه

➢ تثير خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لعموم الشعب المغربي وبخاصة النساء نتيجة السياسات الرأسمالية المتوحشة، وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية وتفويتها للقطاعات الاجتماعية الحيوية وخوصصتها الوظيفة التعليم الصحة النقل السكن الماء الكهرباء...).

➢ تطالب بالاهتمام بأوضاع النساء في وضعية هشاشة وفي المناطق الصعبة والمناطق التي تعاني من تداعيات الكوارث الطبيعية (زلزال، فيضان، جفاف...)

➢ تدعو إلى فرض احترام الحقوق الشغلية والحريات النقابية للمرأة العاملة والعاملات الزراعيات في المؤسسات الإنتاجية والضيعات الفلاحية، وحمايتهن من كل أشكال الاستعباد والسخرة والعبودية، وتطالب بحماية مربيات التعليم الأولي وعاملات النظافة والإطعام من تعسف وتسلط شركات المناولة وجمعيات الوصاية والتعجيل بحفظ حقوقهن وتلبية مطالبهن؛

➢ تدين السطو على الأراضي السلالية ونزع الملكيات، وكذلك الهدم الذي تتعرض له المنازل في المدن تحت ذريعة الاستعداد لمونديال 2030، وما ينتج عنه من تشريد للأسر وتشويش على مستقبل تعلم الأطفال؛

➢ تتضامن مع كل النساء ضحايا العنف والتحرش والاعتداءات الجنسية، وتدعو إلى سن قوانين ردعية لحمايتهن وإلى تعزيز الحماية القانونية لهن في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية؛

➢ تطالب الدولة المغربية بالإعمال الفعلي للاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، خصوصا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها؛

➢ تجدد دعوتها إلى التعجيل بتشكيل جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطه.

اللجنة الوطنية للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي
الأحد 06 أبريل 2025

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي:

– يعزي في وفاة الفقيدة الأستاذة هاجر ليعكار ضحية العنف المدرسي، ويعتبر الحادث ناقوس خطر يدق بقوة في وجه السياسات اللاشعبية التي دمرت المدرسة العمومية، وتستمر في حصد أرواح نسائها ورجالها؛

– يعتبر أنه لن يكون هناك تعليم آمن دون مجتمع يضمن الكرامة، العدالة الاجتماعية،

– يعتبر أنه لن يكون هناك تعليم آمن دون مجتمع يضمن الكرامة، العدالة الاجتماعية، والمساواة

تلقينا في المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بحزن بالغ فاجعة الفقيدة الأستاذة هاجر ليعكار، أستاذة اللغة الفرنسية بمركز التكوين المهني بأرفود، التي تعرضت لاعتداء خطير في شهر رمضان الماضي من طرف أحد التلامذة المتدربين بواسطة سلاح أبيض، فقدت على إثره الحياة متأثرة بجروحها يوم 13 أبريل 2025. وهي فاجعة ليست معزولة، بل نتيجة مباشرة لتردي الأوضاع التعليمية والاجتماعية في بلادنا، وتكريس مناخ العنف واليأس داخل المؤسسات التعليمية.

إننا في المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ نتقدم بأحر التعازي والمواساة لعائلة الأستاذة هاجر، ولزميلاتها وزملائها في العمل، ولكل الأسرة التعليمية بالمغرب، فإننا:

• نستنكر بشدة هذا الفعل الشنيع الذي ذهبت ضحيته أستاذة تمارس رسالتها التربوية النبيلة؛

• نحمل كامل المسؤولية للدولة المغربية التي ساهمت سياساتها النيوليبرالية في تدمير المدرسة العمومية وتفكيك بنياتها التربوية، مما ساهم في انتشار العنف وسط التلاميذ وضرب العلاقة بين الأستاذات/ذة والمتعلمات/ين.

• ندين بقوة تعامل الدولة مع القوانين بشكل انتقائي، حيث تسارع إلى فرض ما يخدم تبعيتها للمؤسسات المالية الإمبريالية ويكرّس هشاشة الشغل وانعدام الاستقرار المهني (قانون الإضراب، قانون التقاعد وقانون التعاقد...)، في مقابل ضعف القوانين التي تحمي الأساتذة/ات والتلاميذ/ات داخل فضاءات التعليم، بل وتغض الطرف عن الواقع المزري الذي يعيشه العاملون/ات بالقطاع وأبناء الطبقات الشعبية.

• نندد بالسياسات الرسمية التي تعمل على تكريس التجهيل والتهميش من خلال ، تشجيع الخوصصة وضرب مجانية التعليم، وإفراغ المدرسة العمومية - باعتبارها آخر قلاع التمكين الشعبي - من محتواها التربوي والنقدي.

• نتضامن مع كل ضحايا العنف بالمؤسسات التعليمية إداريين/ات وأساتذة/ات وتلاميذ/ات ومنهم أستاذة التعليم الأولي بطنجة التي فقدت جنينها على إثر حادثة شغل، ومع كل أستاذات وأساتذة التعليم الأولي حتى تحقيق مطالبهم التي توفر لهن/هم الاستقرار المهني والحياة الكريمة.

• نؤكد تشبثنا ودفاعنا عن المدرسة العمومية التي قدمت الكثير لأبناء شعبنا، من خلال إعادة الاعتبار للبعد التربوي والإنساني والحفاظ على كرامة وهيبة المدرسات والمدرسين وتأهيل البنية التعليمية، وتوفير الأطر اللازمة للتأطير والمتابعة النفسية والاجتماعية.

• نطالب بتوفير جميع الشروط لضمان السلامة الأمنية والجسدية لكل مكونات المدرسة العمومية.

المكتب الوطني للقطاع النسائي
لحزب النهج الديمقراطي العمالي
الرباط يوم الاثنين 14 أبريل 2025

الكتابة والسينما

محمد إعزة

تنجح بعض الكتب نجاحا مذهلا، رغم أن مؤلفيها لا علاقة لهم بالكتابة الأدبية، وتحقق من الانجازات ما لم تحققه أعمال لمؤلفين مكرسين، لديهم باع طويل في الكتابة الأدبية. هكذا يتفوّق سرد الواقع الإنساني بألمه ومرارته وفظاعته على الخبرة في الكتابة والموهبة.

«الفراشة» Papillon عنوان الفيلم الرائع الذي شاهدته منذ سنوات طويلة (بطولة ستيف ماكوين وداستن هوفمان) 1973.

يروي الفيلم قصة السجين هنري بابيون المحكوم عليه بالمؤبد مع الأشغال الشاقة، عن جريمة لم يرتكبها؛ سيصبح هاجسه الأول الفرار من السجن مهما كان الثمن، لكن محاولاته جميعها باءت الفاشل، ومع كل فشل سيتعرض لعقوبات أكثر قساوة.

لكنني سرعان ما اكتشفت بعد فترة من مشاهدتي الفيلم، أن الفيلم مقتبس من رواية سيرية، وهي عبارة عن خلاصة تجربة مريرة، كتبها سجين فرنسي اسمه هنري شارييير، مستوحاة من أحداث حقيقية عاشها بنفسه؛ ستنجح الرواية بعد صدورها نجاحا كبيرا، سيباع منها ملايين النسخ، وتترجم إلى عدد كبير من لغات العالم، بما في ذلك اللغة العربية . ولأنها تنطلق من تجربة إنسانية حقيقية، لا يتوقف الاحتفاء برواية «الفراشة» طبعات جديدة وترجمات جديدة واقتباس جديد؛ هكذا ستعود إلى السينما في حلة جديدة، من خلال فيلم ضخم الإنتاج، تشترك في إنتاجه دول أوروبية ومن إخراج الدانمركي مايكيل نوونير وبطولة (تشارلي هونام ورامي مالك) 1917.

لم يتوقف نجاح الرواية على المستويين الأدبي والفني، سيكون تأثيرها واضحا أيضا على المستوى السياسي، بحيث كانت سببا من وراء إلغاء عقوبة الإعدام في فرنسا. تخبرنا سيرة السجين الفرنسي هنري شارييير، أنه بعد المعاناة التي تكبدها في السجون الفرنسية، تخلى عن جنسيته الفرنسية وحصل على الجنسية الفنزويلية لأن الشعب الفنزويلي كما قال:

«فضل أسلوبه في حب الحياة على سجله الجنائي».

لماذا نخفق؟

لن تزجّ هذه المحاولة العجلى بنفسها في حومة «وغى»، قد لا تكون أعدت لها ما تستدعيه من اقتضاءات، هي «وغى» تحديد المفاهيم، وضبط المصطلحات.. ولذلك سيكون وكدها هو «الإخفاق الثقافيّ»، ليس غير.. فكيف تتولد/تتوالد سيرورات هذا الإخفاق وفق ما راكمته من تجارب معيشة، بما لها وما عليها؟.. حسبنا أن نعتمد باعتذار الإشارة الطريفة، والهمسة الخفيفة، علنا نحرك الماء الآسن، ونخلخل بنية الثوابت، مباركين الاهتداء إلى آفاق أرحب بحمولاتها المنعتقة، المنفلتة من «قمقم» الطاغوت، وأسر اللاهوت. والظاهر أن عوامل الإخفاق تتواتر وتتضاعف كما الديدان، منها:

×غياب الديمقراطية، لأن من أسس هذا النظام السياسيّ الحرية، وحين تغيب تنكفئ المكاشفة، فيسود التكتم والانسحاب من الحجاج والاحتجاج. وغالبا ما يُفترى عليها بالانغماس في كرنفالاتها، إيهاما و استيهاما..

×الارتكان إلى الائتلاف، واختلاق رهاب الاختلاف (فوبيا الاختلاف)، ومن ثمة مهادنة صراع الأفكار، إن لم نقل الاستقالة الرخيصة..

×التخلي عن الجواهر، وسيادة الأعراض، ولعل مرد هذا إلى أننا لم نبدع فلسفة، على الرغم من أن أهم شارحي أرسطو هو ابن رشد..

×الاعتقاد بدل الانتقاد، أو التكفير بدل التفكير، إيمانا بالدوغمائية البغيضة، المرضية (بفتح الراء).. مما يؤجّج نيران الارتجال والاستعجال..

×أفول التفكير المجازف، والتعبد في محراب «الجاهز»، ذي القبليات «المتسرطنة» التي لا حول لها و لا قوة في المواجهة و الممانعة، بل لا رغبة لها في ذلك البتة..والأنكى أن الأنظمة غير الديمقراطية ما زالت تصرّ على: تجريم أيّ فكر حرّ، متمرد لا ينبطح للطبقة السائدة، و تسريع متابعته، وهذا تحصيل حاصل لأن الإدانة استباقية..

×الدجل عوض الجدل، إذ «يتموقع»التفكير الخرافيّ، والتفكير السحريّ ويتوارى التفكيران الأصيلان: العلميّ والفلسفيّ لأنهما يزعجان ما هو «كائن»، ويتطلعان إلى ما ينبغي أن «يكون».

×التعالم المدثر بعقدة «حب الظهور» وقد يتمادى ذلك إلى حد التوجسات والتهيُّؤات، التي تضرب بتنسيب المعرفة عرض الحائط،و تتضخم لدى بعضهم الذاتية لتغدو نرجسية لا تتنفس إلا الزعامة بدعوى الكاريزما...

×الحذر والتحوُّط من الآخر، هذا الآخر الذي يخترقنا،كما قال عبد الكبير الخطيبيّ، و ليته كان تحوّطا استراتيجيا، ناقدا، كما سنبيّنُ مستقبلا إذا أسعف العمرُ، والزمن معا. وفي تصورنا أنّ للمغالاة في ادعاء الخصوصية أكثر من يد في ذلك..

وربما تبدت لك، عزيزي القارئ، عوامل أخرى فاتنا أن نرصدها، إما سهوا أو لشحّ في المعطيات المتأتية، أو لتقادم آليات التشخيص، وَشيخوخةِ أدوات التحليل.. لذلك نلتمس المعذرة إن لفّ المساهمة بعض القصور، مرددين ما قاله الشاعر الرضيّ،مع تغيير ما يقتضيه المقامُ: فاتني أن أرى الديار بطرفي
فلعلي أرى الديار بسمعي

ومن البداهات أنه إذا زالت الأسبابُ، زالت المسببات، فلا مندوحة عن اجتثاث العوامل المذكورة، باعتماد عوامل مساعدة ACTANTS ADJUVANTS، نفكر فيها بصوت عال.. إلا لدى من عبث بأذنيه الوقر ، أو أصاب عينيه الحوَل، فغاص في الوحل، يلوك الوجل.. فإذا مجتمعه، مجتمع فيه: ينمو التخلف، ويتخلف النمو. ولعلك عزيزي القارئ، لاحظت كيف استبعدنا مفهوما مجاورا، هو «الفشل»، لأن الفشل في اللغة هو الضعف، بينما كانت دريئتنا NOTRE CIBLE الإخفاق (بفتح القاف)،الشموليّ الذريع، الذي يخترق المستويات جميعها. وقل القول نفسه بالنسبة إلى مفهوم «التعثر».

أبريل2025

الإخوة الساقطون

محمد الوهابي

ياغزة..
قال إخوتك الساقطون:
ماكان لك أن تصرخي،
وهم يغتصبونك،
أو تنسي ببنت شفة !
أما وقد قاومت المغتصبين،
وأنت تدركين،
أننا نرجم المغتصَبة..
فاعلمي أنك جلبت اللعنة..
لك ولنا،
ولم تتركي لنا من خيار،
عدا أن نرميك بالأحجار،
لنتطهر بك منك،
ونعود كما كنا..
قبل أن تصرخي،
في وجه المغتصبين،
قبل أن تقاومي !
كان عليك أن تسلمي..
كما سلمنا قبلك،
وتباعدي بين فخذيك،
كما باعدنا..
كي يمر المغتصبون،
ونمر..
بلافضيحة،
بلالعنة،
فكم قبلك كانت من مغتصَبة !؟
كان عليك أن تقولي،
للمغتصبين،
أهلا،
وتنبسطي سهلا،
ولاتتمنعي..
عليهم وعلينا..
فلاأحد كان سيسمع،
ولاصدى كان سيرجع !
حتى لو حبلت منهم بولد،
كنا لنمنحه من شجرتنا إسما،
وفرعا للنسب،
ليكبر بين أبناء البلد،
نعم الإبن ونعم البلد !
فلمَ كرهت شيءً،
كان خيراً لكِ..
ولنا !؟
لمَ أكرهتينا..
عَلى رجمك،
والإعتذار..
عن خطيئة الشرف !؟

صافي الدين البدالي:

يظل الفساد يتربص بالشعب المغربي ويستنزف خيرات البلاد. وهو يتواجد بكل مظاهره وأشكاله وألوانه على جميع المستويات

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لموضوع الفساد هو المناضل صفي الدين البدالي نائب رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام وناشط نقابي وحقوقي وسياسي نشكره على قبول دعوتنا لهذا الحوار.

يظل الفساد يتربص بالشعب المغربي ويستنزف خيرات البلاد. وهو يتواجد بكل مظاهره وأشكاله وألوانه على جميع المستويات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية في مختلف القطاعات. بصفتكم فاعلا حقوقيا تعيشون مجابهة مستمرة مع الملفات الحارقة للفساد يسرنا أن نطرح عليكم بعض الأسئلة لتنوير الرأي العام في هذا الموضوع ولكن أيضا بغرض المساهمة في الترافع ضد جائحة الفساد ببلادنا وحتى نبين العلاقة بين الفساد وأثره على التنمية وعلاقته بنهب المال العام والرشوة واستغلال النفوذ.

■ فما هي في نظركم آثار الفساد على الشعب المغربي؟ وهل للفساد أماكن وأزمنة محدودة؟ وما هي علاقة الفساد ونهب المال العام والرشوة وبالأخلاق العامة وباستغلال النفوذ وبطبيعة المناصب؟

● **الفساد هو شكل من أشكال خيانة الأمانة، وهو جريمة يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص يعهد اليهم بتدبير شؤون مؤسسة مالية أو اقتصادية أو اجتماعية كانت أو رياضية أو فنية وذلك من أجل الحصول على امتيازات غير مشروعة أو رشوة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد. يمكن للفساد أن يشمل العديد من الأنشطة التي تتضمن الرشوة والاختلاس، ويتضمن أيضا ممارسات تعد غير قانونية في العديد من البلدان. كما يعرف البنك الدولي ذلك.**

ولذلك فإن الفساد له ارتباط بكل ما من شأنه غير قانوني وغير شرعي. وترتفع معدلات الفساد في أزمنة النزاعات والحروب وصفقات السلاح بسبب تراخي الأنظمة واستخدام مبررات الأمن الوطني والسرية لتغطية ممارسات الفساد. والفساد يتسبب في تشويه العلاقات الاقتصادية والإنسانية، ويؤدي انتشاره إلى تفاقم المآسي البشرية وانتشار الظلم وإهدار الكثير من الموارد العامة والخاصة وإساءة استخدامها. ويحاول المفسدون دوما التقرب للسلطات بكافة أشكالها وإيجاد تحالف بين المال والسلطة ليتمكنوا من تنفيذ مآربهم، حتى لو اضطروا لاستخدام العنف والقوة والترهيب، وحتى لو تتسبب هذا التحالف في إزهاق حياة الكثير من البشر وتدمير البيئة والقيم. وإضافة إلى الحروب والفتن والنزاعات التي يتسبب فيها الفساد هناك الكثير من الآثار الاقتصادية المدمرة التي تنتج عن الفساد والتي يصعب حصرها كلية. ومن أبرز آثار الفساد ما يلي:

أولا: خفض معدلات النمو الاقتصادي: وتباطؤ مسيرة التنمية حيث أجمع بأن آفة الفساد على اختلاف مظاهرها تعد المعوق الأكبر لكافة محاولات التقدم، والمقوض الرئيسي لكافة دعائم التنمية، مما يجعل آثار الفساد ومخاطره أشد فتكا وتأثيرا من أي خلل آخر، فإنه لا يقتصر دوره المخرب على بعض نواحي الحياة دون البعض الآخر، بل يمتد إلى شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو بذلك يمثل تحديا خطيرا في وجه التنمية.

ثانيا: على الصعيد السياسي: فهو يقوض الديمقراطية والحكامة الجيدة. وهو يؤدي إلى الفساد الانتخابي وإلى انتخاب هيئات تشريعية تحمي الفساد وتشجع عليه من خلال الريع وتغييب المساءلة والمحاسبة وربط المسؤولية بالمحاسبة والتشجيع على الإفلات من العقاب وهو ما ينتج عنه مظاهر اجتماعية تتجلى في انتشار الفقر والجهل سيادة التخلف والأمية وهيمنة العائلة والعشيرة وانحدار القيم الإنسانية والحقوق المشروعة.

ثالثا : عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث يتجذر طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد، وأن تدني رواتب موظفي القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة. في غياب قواعد المساواة بين الواجبات والحقوق وغياب قواعد ملائمة ومناسبة للعمل

رابعا : غياب حرية الإعلام ومطاردة الصحافيين وحرمانهم من الحق في المعلومة، مما يحول مما دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

إنه بعد مرور سنين على دعوات منظمات أممية الدول العضوة في الأمم المتحدة إلى مكافحة الفساد والرشوة، لما تشكله هذه الآفة من خطورة على التنمية البشرية وعلى سلامة الشعوب وأمنها الغذائي، ظل المغرب يحاول من أجل الاستجابة، ولو ظاهريا، لهذه الدعوة من خلال تأسيس هيئات ومجالس لهذا الغرض: الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، هيئة دستورية مستقلة بمقتضى الفصل 159 من دستور 2011 الذي ينص بشكل عام على استقلالية الهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة الواردة في الباب الثاني عشر، ثم المجلس الأعلى للحسابات، الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة، ويضمن الدستور استقلاليته، حيث يمارس الحسابات المهمة وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية. ثم مجلس المنافسة، طبقا لأحكام الفصل 166 من الدستور، يعتبر «مؤسسة مستقلة مكلفة، في إطار تنظيم المنافسة الحرة والعادلة، بضمان الشفافية والعدالة في العلاقات الاقتصادية والتنافسية. لكن في غياب إرادة سياسية حقيقية وحازمة للحد من مظاهر الفساد ونهب المال والرشوة جعلت تضاريس الخريطة السياسية والتشريعية والتنفيذية يطغى عليها الفساد، هذه التضاريس التي تحمل ألوانا وأشكالا ورموزا مختلفة لأحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة الحكومية وهي تضاريس تحول دون أي تقدم في اتجاه التنمية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة الحق والقانون، لأن هذه التضاريس أصبحت في حاجة إلى زلزلتها حتى تخلو مسارات التنمية وسبل التقدم من وجودها. لأنها أصبحت متمكنة ومتجذرة وغير قابلة للتجاوز وأصبحت تلعب دورا أساسيا في حماية المصالح الشخصية واقتصاد الريع وحماية لوبيات الفساد بكل أشكاله وألوانه. إن الخريطة السياسية والتشريعية والتنفيذية في بلادنا والتي تشكل مظاهر الفساد ونهب المال العام توضحها بالملموس حقائق وأرقام المتابعين في ملفات لها علاقة بالفساد ونهب المال العام والتزوير والغش وترويج الممنوعات والمخدرات، ويبلغ حتى الآن عدد البرلمانيين بمجلس النواب ومستشارين جماعيين المتابعين وأمام القضاء 164 عضوا، ينتمون لأحزاب الاستقلال، التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الإتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية الاجتماعية. بالإضافة إلى رؤساء جماعات ترابية ومجالس إقليمية وجهوية لازالوا يحاكمون مما أدى إلى فشل أي مشروع تنموي ولا إلى القضاء على الفقر وعلى مظاهر التسول والهجرة السرية والجريمة المنظمة. إن هذه الخريطة هي التي أدت إلى نهب صناديق الدولة ونذكر منها:

– الصندوق الوطني للتقاعد : حيث إن الأموال المنهوبة ولم يتم استرجاعها تقدر ب 47.7 مليار درهم،

–التعاضدية العامة، حيث حجم الأموال المنهوبة تقدر ب 117 مليار سنتيم، و لم يتم استرجاعها،

– القرض العقاري والسياحي : يقدر حجم الأموال المنهوبة ب حوالي 15 مليار درهم، ولم تعد المؤسسات الدستورية قادرة على لعب دور الردع وإرجاع الأموال المنهوبة،

– نهب وتبديد 43 مليار دولار في البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين دون استرجاعها رغم نداءات المنظمات النقابية والحقوقية والجمعية المغربية لحماية المال العام، ولم تعد مؤسسات الرقابة قادرة على لعب دور الردع وإرجاع الأموال المنهوبة، لأن هذه التضاريس التي تملأ الخريطة السياسية المغربية التشريعية منها والتنفيذية هي التي جعلت المغرب يحتل الرتب الدنيا في سلم التنمية البشرية وفي مقدمة الدولة ذات المديونية العالية. فالمؤسسات التشريعية والحكومة التي تحمل نفس الألوان كانت سبب فشل البرنامج التنموي وأيضا سببا في خلق أزمة خانقة في التعليم، لأنها اعتبرت هذا القطاع قطاعا ثانويا بالنسبة لبنية الدولة الحديثة وقطاعا غير منتج، فحولته إلى قطاع ريعي وإلى قطاع يخضع لتوصيات صندوق النقد الدولي الذي أوصى الحكومة بالحد من الوظائف للتخفيف عن ميزانية الدولة، مما جعلها تختار التعليم لحل معضلتها وعجز ميزانيتها عبر التوظيف بالتعاقد في هذا القطاع على مستوى الأكاديميات، وهو ما شكل تعقيدات على مستوى المسارين التربوي/المهني والتكويني، وتريد الدولة بذلك تحقيق توازن على مستوى الخزينة العامة على حساب متطلبات قطاع التعليم من تكوين وتأطير وإدماج في السلك الوظيفي ومراجعة سلم الترقي والتعويضات عن الأعمال الإضافية. لقد كان التعليم ضحية الفساد والريع ومجال الاغتناء غير المشروع، فتبديد الملايير في برامج مستنسخة من الخارج في غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة وجعل رجال التعليم يعيشون أزمة البنيات التحتية للمؤسسات وتعقيدات البرامج والمناهج التعليمية التي يتم إسقاطها على الأستاذ والتلميذ لتحول فضاءهم التعليمي/ التربوي من فضاء منتج وفضاء لبناء المعرفة إلى فضاء معقد يسوده البؤس واليأس والارتباك بين مكوناته (الاستاذ والتلميذ والأسرة). وتستمر الدولة في اغتيال المدرسة العمومية لإنعاش التعليم الخاص على حساب الهوية الوطنية وعلى حساب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة. إنها سياسة ترمي إلى إتمام حلقة تخلص الدولة من الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية والثقافية وتتحول إلى دولة أمنية بامتياز تشغل حارسا على الرساميل الأجنبية وعلى مصالح الطبقة الحاكمة.

إن الفساد يعتبر ضمن العوائق الكبرى للاستثمار والتنمية وتقدم البلاد، بشهادة منظمة الشفافية الدولية، لأن مكافحة الفساد في المغرب لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالدول التي هي في طريقها إلى الحسم مع هذه الآفة ذات الانعكاسات الاقتصادية الكبيرة والتي تمس الدول النامية كما المتقدمة، فهي آفة تكلف المغرب سنويا من 3،5 إلى 6 في المائة من ناتجه الداخلي الخام، أي ما يمثل 50 مليار درهم، في الوقت الذي تكلف 4 في المئة من الناتج الخام العالمي، أي ما يعادل 2000 مليار دولار". ويستمر المغرب في ضياع نقاط على مستوى مكافحة الفساد، إذ أنه خسر نقطة في « مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، الذي أصدرته منظمة الشفافية العالمية، ليصل مجموع نقاط المملكة إلى 37 من أصل مائة نقطة، متراجعا بذلك إلى المرتبة التاسعة والتسعين عالميا من أصل 180 دولة. »

إن تفشي الفساد في المغرب جاء نتيجة تقاعس الحكومة في الحد من مظاهره على جميع المستويات، خاصة التي لها ارتباط بما هو اجتماعي، الصحة والتعليم، وهما القطاعان اللذان يعتبران من الأعمدة الأساسية للدولة، ذلك بأن الفساد في قطاعي الصحة والتعليم في المغرب أدى إلى انهيار المجتمع. فما يعرفه قطاع الصحة من تراجع على مستوى الخدمات

الصحية والوقاية من الأمراض الفتاكة في صفوف الأطفال، سببه الفساد، الفساد المالي والإداري والمهني، و إن ارتفاع منسوب الفساد في هذا القطاع مرده، من جهة، إلى انعدام المحاسبة والمساءلة وعدم ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومن جهة أخرى مرده إلى سياسة حكومية لا تملك الرؤية الاستراتيجية بالنسبة للقطاع الصحي وما يتسبب فيه من انهيار للمجتمع ومن تكلفة اقتصادية واجتماعية، في غياب مقاضاة الفساد الذي يرتكبه أشخاص ذوي نفوذ كبير في هذا القطاع، رغم أن الفساد يعتبر في منظومة الرعاية الصحية أكثر خطورة من أي قطاع آخر، لأنه يؤثر على النتائج الصحية ويتسبب في متاعب للمجتمع، خاصة عندما تتراجع عملية الوقاية اللازمة من الأمراض المميتة في وسط الاطفال، مثل ما تعيشه البلاد اليوم من تداعيات الحصبة (بوحمرون). إن الفساد داخل قطاعي الصحة الخاص والعام يتجلى في السرقة والتزوير والاختلاسات والمحسوبية والرشوة، بل حتى الابتزاز والاستغلال. ويظهر بجلاء في تقديم الخدمات أو الشراء أو البناء أو التوظيف. وينطبق على هذا القطاع في بلادنا ما وصفته منظمة الشفافية الدولية سنة 2019 بالطرق الستة الأكثر شيوعًا لفساد الخدمة على النحو التالي: «التغيب، والمدفوعات غير الرسمية من المرضى، والاختلاس، وتضخيم الخدمات وتكاليف الخدمات، والمحسوبية والتلاعب بالبيانات (فواتير السلع والخدمات التي لم يتم إرسالها مطلقًا أو انتهى)»

أما على مستوى نظام التعليم، فإن الفساد المستشري في المؤسسات التعليمية والإدارات أدى إلى تكون تسلسلات هرمية فاسدة مستدامة، بدءا من الجامعات والتعليم العالي إلى أسفل مستوياته، هو فساد ناتج عن عدم قدرة الحكومة على الانفصال عن عقليتها الستالينية والبيروقراطية، وغياب رؤية واضحة في استخدام المنهجيات الكمية والنوعية من أجل مدرسة وطنية وجامعة واعدة قوية.

فالفساد الذي تغول في المنظومة الصحية وفي المنظومة التعليمية أدى إلى انهيار القيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية وإلى سيادة الإفلات من العقاب وتشرذم المجتمع وتخلفه وإلى فشل كل المشاريع التنموية التي كلفت الدولة مئات الملايير من الدراهم دون نتيجة تذكر، مما جعلها، أي الدولة المغربية، تسجل تراجعا على جميع المستويات أمام دول العالم.

الحزب الشيوعي السوداني يدين هجوم الدعم السريع على معسكر زمزم للنازحين

– لا لحملات التطهير العرقي.

– نطالب بتوفير الحماية لساكني المعسكرات.

– نطالب بتقديم المتورطين للعدالة.

إننا في الحزب الشيوعي السوداني ندين ونستنكر بأشد واغلظ العبارات الهجوم البربري الوحشي الذي قامت به مليشيات الدعم السريع على معسكر زمزم للنازحين جنوبي الفاشر والذي نجم عنه سقوط عشرات القتلى والمصابين وتدمير بنيات المعسكر التحية. لا لحملات التطهير العرقي.... لا لمخطط الاستلاء على الارض.

في ظل الهجوم الممنهج والمستمر على مدينة الفاشر ومعسكرات النازحين حولها.. اقدمت مليشيا الدعم السريع وحلفاؤها يومي الجمعة والسبت ١١ و١٢ ابريل الجاري على الهجوم على معسكر زمزم للنازحين مستخدمة العنف المفرط.. فسقط على اثر ذلك مائة واثنا عشر مواطنا قتلي.. أغلبهم من كبار السن والنساء والأطفال.. من ضمنهم قتل عشرين طفلا.. وكل الطاقم الطبي لمنظمة ريليف داخل مستشفاها الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات الطبية لقاطني المعسكر.. وقتل كل النساء المتطوعات لإعداد الطعام بحرق المطعم وهن بداخله ومن ضمنهن إمرأة حامل.

اذ ظل هذا المعسكر وغيره من المعسكرات يتعرض ساكنيه باستمرار للقتل والتنكيل والتهجير القسري من قبل مليشيا الدعم السريع وحلفائها القبليين.

الهجوم كما واضح استهدف ضرب مراكز الخدمات الحيوية الأساسية في المعسكر.. حرق المطعم والمتطوعات داخله يعني خسران المصدر الوحيد لإطعام النازحين.. كما يأتي استهداف مستشفى ريليف وقتل كل طاقمه الطبي.. كعمل خسيس وجبان.. حرمانا للنازحين من الخدمات الطبية وتهديدا لحياتهم بالموت نزفاً للجرحى المدنيين الذين يسقطون يومياً جراء القصف المستمر للمعسكر المنكوب.. وفقدان أي أمل للجرحى الذين يشكون شح الدواء وندرة المداوين. كما يأتي الهجوم على المعسكر بهذه الضراوة ترهيبا للنازحين وفقدان الشعور بالأمان والسلام داخل المعسكر.

هذا العنف الممنهج الذي تقوم به مليشيات الدعم السريع ضد هذا المعسكر باعتباره الأكبر في شمال دارفور، يهدف لإفراغه من سكانه هو وغيره من معسكرات النازحين.

انه مخطط ممنهج لكسر شوكتهم وفقدان تضامنهم ووحدتهم وتشتيتهم حتى لا يتمكنوا من العودة مستقبلا لمناطقهم وأرضيهم ولا حتى الدفاع عنها في وجه الوافدين الذين جلبهم الدعم السريع.

لا ينفصل هذا المخطط الخبيث عن حملات التطهير العرقي الممنهجة التي ظلت تمارسها هذه المجموعات القبلية بمختلف مسمياتها منذ العام ٢٠٠٣ وبدعم كامل من النظام المباد. هذه الحملات ظلت تستهدف السكان من ذوي الاصول الأفريقية. وما زالت مستمرة وبضراوة وحتى اليوم علي ايدي مليشيات الدعم السريع.

ستظل أيادي مليشيا الدعم السريع ملطخة بدماء الآلاف من الأبرياء الذين اغتالتهم في دارفور ناهيك عن بقية مناطق البلاد الأخرى. جرائم الابادة الجماعية والتطهير العرقي.. وانتهاك القانون الدولي الإنساني..

ستضاف بلا شك جريمة مجزرة معسكر زمزم لهذا السجل الدموي اللا انساني.

ندين تقاعس وعجز حكومة الأمر الواقع وحلفائها عن حماية النازحين في معسكر زمزم والذي يوجد في دائرة قيادة الجيش في الفاشر. حكومة الأمر الواقع التي تتشدق بانها متمسكة بالسلطة من أجل حماية المدنيين في حين انها تعجز عن حماية المدنيين في معسكرات النزوح.. لكنها تستقوى هي والمليشيات الاسلاموية التي تقاتل باسمها.. تستقوي علي المدنيين العزل في وسط البلاد

× نتوجه بالنداء لكل منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات المجتمع المدني المحلية والدولية لإدانة هذه الجريمة البشعة والضغط لغل ايدي هذه المليشيات ووقف الانتهاكات..

× نطالب الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالقيام بدورهم في حماية المدنيين في معسكرات النازحين.

× نطالب بتحديد الجناة وتقديمهم للعدالة؛

ونتوجه بالنداء لكل جماهير شعبنا الرافضة للحرب في كل تنظيماتها السياسية والمجتمعية بمواصلة نضالها عبر اوسع جبهة جماهيرية قاعدية عريضة من اجل وقف الحرب واستعادة مسار الثورة وتحقيق شعاراتها.. انه الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار والامان في بلادنا.. واستعادة الانسجام بين مكوناته.

الحزب الشيوعي السوداني
المكتب السياسي
١٣ ابريل ٢٠٢٥

حدث الأسبوع

للعنف المدرسي جذور

الحسين بوسحابي

الحدث المروع والمأساوي لوفاة الأستاذة هاجر التي كانت ضحية لاعتداء شنيع في الشارع العام، من طرف أحد الطلبة الذين يتابعون تكوينهم بمعهد التكوين المهني بأرفود، يكشف وبشكل مأساوي جزء من واقع المنظومة التعليمية في بلادنا وما تعيشه من أزمات مركبة ومتداخلة تنتج وتعيد إنتاج العنف والانحراف...

فواقعة الاعتداء الذي تعرضت له الاستاذة هاجر ليست حدثا طارئا ومعزولا، بل إن العنف أصبح أحد المظاهر اليومية لأزمة المنظومة التعليمية حيث لا يكاد يمر يوم دون وقوع شكل من أشكال العنف بإحدى المؤسسات التعليمية كانعكاس للأزمة العامة التي يعرفها المجتمع نتيجة السياسات الطبقية التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات ومنها التعليم.

فقد عملت الدولة على استهداف المدرسة العمومية ضمن مخطط تفكيك الخدمات العمومية وتفويت الكثير منها للقطاع الخاص خدمة للرأسمال الطفيلي المحلى الذي يتحكم فيه الفاسدون وخدام المخزن، أو للرأسمال الأجنبي، حيث جعلت من المدرسة العمومية فضاء لإنتاج أجيال ممن استبطنوا الفشل والإحباط وتشبعوا بقيم الاستيلاب، بعدما أبدعت في خلق كل شروط فشل المنظومة سواء من خلال البنية التحتية أو المناهج والمقررات المعتمدة... أو من خلال الإجهاز على العديد من حقوق ومكتسبات العاملين بالقطاع والعمل على تحطيم المكانة الاعتبارية لهم والتضيق على العمل النقابي والعمل على إضعافه وبلقنته والقمع الشرس للنضالات المطلبية لرجال ونساء التربية والتكوين والتنكيل بهم باشكال مهينة في العديد من المحطات ...

إن مظاهر العنف المتصاعد داخل المنظومة التعليمية و في الوسط المجتمعي عموما، لن تستطيع أية مقاربة أمنية مهما بلغت حدتها القضاء عليها ما لم يتم القضاء على الأسباب العميقة التي تنتجه وتعيد إنتاجه والمتمثلة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الطبقية واللاشعبية التي تنهجها الدولة وتكرس البطالة والفقر والتهميش والجهل...